مجلة فصلية تصدرهـــا جمعية المحاسبين القانونيين القـطـريـة – العـــدد الأول – مـــايو – سبتمبر ٢٠١٠

عالم المحاسبة

1

QCPA
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
Qatari Association of Certified Public Accountants

مشروع القـانون الجديد على طاولة الوزير

◆ العطية : قطر لن تتسامح مع التزوير والفساد.

◆ د. عبد الكريم الزرعوني : الهيئة الخليجية بحاجة إلى إعادة النظر في هيكلة.

◆ محمد الزيبدي : تعديل قانون المحاسبة سيفتح الباب أمام الكثير من المكاتب الوطنية.

◆ د. الجزار : ضرورة إنشاء هيئة عالمية لها قوة تنفيذ ومتابعة الالتزام بالمبادئ الدولية واللجوء إليها في حالة الاختلاف.

◆ الملتقى الثاني للمحاسبين حول المحاسبة الحكومية في أكتوبر ٢٠١٠.

عالم المحاسبة

مجلة فصلية تصدرهـــا جمعية
المحاسبين القانونيين القطـــرية

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
Qatari Association of Certified Public Accountants
Q C P A

العـــــدد الأول
مـــــايو – سبتمبر ٢٠١٠

المحتويات

- ندوة مستقبل جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون ٤
- حوار مع الدكتور عبد الكريم الزرعوني ٦
- الاجتماع الاول للجمعية العمومية ٨
- مشروع قانون جديد لتنظيم مهنة مراجعي الحسابات ١٠
- ندوة من يحاسب المحاسب القانوني ١١
- العطية يفتتح المؤتمر الثاني للمدققيين الداخليين ١٢
- ندوة حول معايير المحاسبة الدولية ١٣
- حوار مع المحاسب القانوني محمد الزبيدي ١٤
- مستوى الافصاح الاختياري في الشركات بقلم د. تركي الحمود ١٦
- الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بقلم د. طارق حسين ١٧
- الشيكات المصرفية وأهميتها الاقتصادية بقلم نضال الخولي ١٨
- صيغ Dupont لمعدل العائد على حقوق الملكية بقلم د. معاوية العاني ١٩
- مفهوم الربح والخسارة في القرآن الكريم بقلم د. زهير عمر دردر ٢٢
- جمعية المحاسبين تستعد لإصدار دليل شامل ٢٤
- ندوة تحاسب قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ٢٦
- مؤتمر حول دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية بالكويت ٢٨

هيئة التحرير

الدكتور/ خـــالد بن ناصر الخاطر

الاستاذ/ فـــالح بن شنان العنزي

الشيخ/ محمد بن حمد بن عبد الله آل ثاني

الاستاذ/ راشد راشد همام العبد الله

الاستاذة/ ماجدة حسن عبد الله الكواري

الاستاذة/ منى علي آل الشيخ الكـواري

الاســـتـاذ / حـــازم صـــلاح محمد

المراسلات

ترسل بإسم هيئة تحرير المجلة على العنوان التالي:

بـــــرج وزارة الأعـــــــمال
والـتـجـــارة - الـــدور الحـــادي عشر

هاتف : ٤٩٤٥٥٦١ - ٤٩٤٥٥٦٧ ٩٧٤+
جوال : ٣٢٥٠٧١٣ ٩٧٤+
فاكس : ٤٩٤٥٥٨٨ ٩٧٤+
ص . ب : ٨٩٤١ - الدوحة - قطر
الموقع الإلكتروني : www.qcpa.net
البريد الإلكتروني : info@qcpa.net

•• الآراء الواردة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة
بل تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

الافتتاحية

إنه لمن دواعي سروري أن نضع بين أيديكم العدد الأول من مجلة "عالم المحاسبة"، وهي مجلة مهنية متخصصة تهتم بشكل خاص بمهنة المحاسبة في دولة قطر. وقد أسهم في إنجاز هذا العدد من مجلتكم كوكبة من الكتاب المتخصصين في هذا المجال من أكاديميين ومهنيين. ويأتي العدد في ظل تطورات مهمة تشهدها مهنة المحاسبة في الدولة؛ حيث شاركت الجمعية مع وزارة الأعمال والتجارة في تقديم مقترح قانون جديد لتنظيم المهنة، وفي داخل هذا العدد تم ذكر أهم ما يميز هذا المشروع الجديد.

وقد نظمت الجمعية العديد من الندوات والمؤتمرات التي ناقشت عدداً من الموضوعات المهمة التي تتعلق بالمهنة والقوانين ذات الصلة. وقد أثمرت هذه المناقشات توصيات واقتراحات سوف تسهم في النهوض بالمهنة والارتقاء بها. فقد نظمت الجمعية ندوة مهمة حول قانون الجمعيات، وأتمنى من وزارة الشؤون الاجتماعية إجراء تعديلات جوهرية على هذا القانون، ودعم الجمعيات بشكل واضح من أجل تحقيق أهدافها وخدمة المجتمع. وكذلك استضافت الجمعية الاجتماع الأول لرؤساء جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون، وتم الاتفاق على عقد هذا الاجتماع بشكل دوري كل سنة لتوحيد الجهود والعمل على تطوير المهنة من كل جوانبها في المجلس. ويتضمن هذا العدد التوصيات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع. وعلى هامش هذا الاجتماع عقدت الجمعية ندوة مهمة حول مستقبل جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة في دول المجلس، وقد شارك فيها نخبة من رؤساء الجمعيات والهيئات الخليجية. وتميزت هذه الندوة بالشفافية، وأسفرت عن بعض الاقتراحات التي تدعو إلى زيادة التنسيق والتعاون بين تلك الجمعيات ووضوح العلاقة بين الهيئة الخليجية والجمعيات الوطنية.

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى وزارة الأعمال والتجارة لدعمها ومساندتها لنا وتوفير مقر دائم للجمعية وتقديم كافة الإمكانيات لإنجاح جميع أنشطتها. وتتقدم الجمعية كذلك بالشكر الجزيل إلى معهد التنمية الإدارية على هذا التعاون المتميز والتفهم للدور الذي ينبغي أن تقوم به في خدمة الاقتصاد الوطني وتسهيل عقد تلك الدورات في قاعات المعهد المجهزة بأحدث الإمكانيات.

وفي الختام أغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع المهتمين للمشاركة بما لديهم من إسهامات واقتراحات لإنجاح هذه المجلة واستمرارها.

د. خالد بن ناصر الخاطر

بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة وبرعاية بنك قطر الدولي الإسلامى تم عقد ندوة بعنوان:

«مستقبل جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة فى دول مجلس التعاون »

الهاجري : دعوة قطر تمثل أكبر دليل على فقدان التواصل بين الجمعيات والهيئة الخليجية

الراشد : لم تحصل الهيئة على الدعم المالي المعتمد لها إلا من السعودية وقطر

أيمن صقـــر

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر وتحت رعاية بنك قطر الدولى الإسلامي ندوة بعنوان: «مستقبل جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة فى دول مجلس التعاون» فى غرفة تجارة وصناعة قطر في شهر مارس الماضى.

وافتتح الندوة الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مرحبا بالسادة المشاركين والحضور، وتقدم بالشكر لبنك قطر الدولى الإسلامي لرعايته الندوة، وكذلك طلاب وطالبات جامعة قطر الذين شاركوا بالحضور.

وأوضح أن الندوة تهدف إلى التعرف على الوضع الحالى للجمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة فى دول مجلس التعاون والمشاكل والتحديات التى تواجهها وتقديم الاقتراحات والتوصيات التى تساعد هذه الجمعيات فى أداء واجباتها نحو تطوير المهنة والارتقاء بها. وحث الدكتور خالد الخاطر المشاركين على المناقشة والحوار البناء لتحقيق الهدف من اللقاء.

وكان المتحدث الاول الدكتور عبد الكريم الزرعونى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين ومدققى الحسابات الاماراتية، والذى بدأ حديثه تحت عنوان: «الجمعيات المهنية الخليجية للمحاسبة والمراجعة... الواقع – الطموح» وركز الدكتور الزرعونى على ثلاثة محاور، هى: المهنة والتحديات الخارجية، والواقع والتحديات الداخلية، والمقترحات والتوصيات. واشار إلى غياب الوعي بالمهنة ودورها الحيوي، وغياب الدور القانوني والرسمي للجمعيات المهنية، والقصور في القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة مثل محدودية القواعد المنظمة، والشروط المجحفة مثل شرط «التفرغ»، والاستثناءات، وسهولة الترخيص حيث

جهـود متميـزة لهيئة المحاسـبة بدول التعاون خلال الفترة الماضية

لا يوجد امتحان لذلك، والخبرة غير المقننة، وعدم اشتراط التعليم المستمر، وضعف المسؤولية المهنية، وعدم إلزامية الحسابات الختامية المدققة للمؤسسات والشركات، وضعف الدعم الرسمي والمادي، وضعف الوعي الاجتماعي التطوعي، وغياب وإحجام الكوادر الفاعلة، وضعف التواصل والتسويق للمهنة، وسيطرة مكاتب المحاسبة والمراجعة الاجنبية، والنقص في عدد المحاسبين، وضعف التعليم المحاسبي ومخرجاته. ثم أشار الدكتور الزرعونى إلى أن واقع الهيئة الخليجية أقل من طموحها بسبب عديد من المعوقات أهمها: عدم القدرة على كسب الدعم المعنوي والمادي، وعدم وجود آليات عمل مشتركة مع الجمعيات المهنية الاخرى، وعدم التركيز على الجوانب ذات القبول. ثم تقدم الدكتور الزرعونى بمجموعة من التوصيات صنفها بين خاصة وعامة واخرى تخص الهيئة. وتمثلت التوصيات الخاصة فى ضرورة التواصل مع اصحاب القرار، وإيجاد هيئة رسمية ذات سلطة، واستقطاب العناصر المهنية المميزة، وعقد اتفاقيات تعاون خاصة فى مجال التدريب. وضرورة وجود جهاز تنفيذي كفء وفاعل، وبرامج توعوية عن المهنة على جميع المستويات. أما التوصيات العامة فتشمل: تبني التدقيق الموازي، وزيادة المساءلة القانونية، وإلزامية التوطين، وتطوير نظام التعليم. واختتم الدكتور الزرعونى حديثه بضرورة التسويق للهيئة، وتفعيل العلاقة بين الهيئة والجمعيات المهنية الأخرى، والتركيز على الجوانب سهلة القبول وضرورة وجود جهاز تنفيذي فاعل.

وتحدث الأستاذ محمد الهاجرى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث أوضح انه باستثناء هيئة المحاسبين القانونيين السعودية، ان بقية الجمعيات تخضع لقانون جمعيات النفع العام وهي من ضمن مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على أساس العمل التطوعي وتعمل تحت مظلة ورقابة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل أوالتنمية الاجتماعية ودورها يقتصر على الأنشطة الاجتماعية للأعضاء والتوعية بالأمور المهنية للمجتمع وخدمة أعضائها على وجه الخصوص، وان كان لها بعض البصمات والإسهامات المهنية كالندوات وورش العمل والدورات التدريبية والمشاركة على استحياء فى بعض الأحيان بإبداء الرأي المهني والفني للأجهزة الحكومية المختصة ببعض القوانين والأنظمة ذات الصلة بمهنة تدقيق الحسابات. وأشار الأستاذ الهاجرى إلى أن قوانين المهنة بدول الخليج لم تنص على أي دور مهني لغالبية الجمعيات الخليجية، وأنه لا يوجد فهم صحيح للعمل التطوعي لا بمجالس الإدارات ولا باللجان العاملة بالجمعيات، إذ لابد من توافر الرغبة والعطاء وتوافر الوقت وهو نسبيا مفقود، فالعمل يقوم على فردين أوثلاثة فقط. وأوضح الهاجرى أن الأجهزة الحكومية بالطرف الآخر من المعادلة والمسئولة عن مهنة تدقيق الحسابات نفسها تعاني نقصا حادا بالكفاءات والخبرات المطلوبة للقيام بالدور المطلوب منها من متابعة جودة الأداء والتدريب المستمر والرقابة على المكاتب ومراجعة أعمالهم وميزانيات الشركات قبل اعتمادها.

ويرى الهاجرى أن شرط التفرغ كلمة حق أريد بها باطل، وتوسع بها المشرع كثيرا لدرجة عزوف المواطنين عن الانخراط بالمهنة. وأوضح أن وزارة التجارة والصناعة بدول المجلس هي المهيمنة على المهنة، وان إيرادات الجمعيات ضئيلة جدا ولا تمكنها من أداء الدور المطلوب منها على الوجه المأمول. ومع غياب التفرغ فهذه الموارد لا تحقق تعيين كفاءات وخبرات مناسبة لإدارة العمل وتحقيق الطموحات والاغراض التى انشئت من أجلها الجمعيات. كما بين الهاجرى أن هناك غيابا تاما عن رقابة مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق في أغلب دول المجلس. وتطرق الهاجرى إلى معوقات العمل المهنى المتخصص موضحا ان عدم التفرغ لإدارة الجمعيات والافتقار إلى الموارد المالية هما أهم عوائق تواجه الجمعيات المهنية بدول الخليج. وطالب الهاجرى بتغيير الكيانات القانونية للجمعيات للتحول إلى جمعيات مهنية مستقلة تعتمد على أعضائها المهنيين، كأن تفرض رسوم مناسبة على مدققي الحسابات ومكاتب التدقيق تبعا لحجم وعدد العاملين بالمكتب. واستدل بالنموذج السعودي واعتبره خيارا ممتازا يتوافق مع كل الأنظمة الخليجية فهو ليس استقلالا كاملا للهيئة وإنما يجمع بين الاثنين ووجود التمثيل الحكومي مفيد من عدة نواحي منها التمويل اللازم للقيام بأنشطة الهيئة وكذلك قوة الإلزام على إتباع قراراتها، في حين أن وجود المهنيين ضمن مجلس الإدارة سيعطي الفرصة لهم بالنواحي الفنية والمهنية للهيمنة المهنية والفنية على القرارات. وطلب الهاجرى من الجمعيات المهنية وعلى الاخص الإقليمية والعربية أن تكون لها مشاركة فعالة بالمنظمات الدولية كالاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير وأن تكون لها بصمة بمرحلة إصدار ومراجعة المعايير الجديدة قبل إقرارها للتطبيق. أما بالنسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أشار الهاجرى إلى غياب التمثيل الصحيح للجمعيات المهنية بالجمعية العامة وبمجلس الإدارة. وأن انعقاد الجمعية العمومية كل سنتين تضعف القرارات. وأوضح أنه على الرغم من جواز أن يكون للهيئة أفرع في دول الخليج إلا أنه لم يتحقق ذلك إلى الآن، مما قد يعكس تخوفا من هيمنة الهيئة على الجمعيات الوطنية. وأشار إلى فقدان التنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والمحاسبين الممارسين. وأوضح أن عديد من المواد لم يتم تفعيلها كما ينبغى، مثل المادة (٦) والتى تنص على أنه لا تسري قرارات الهيئة فيما يتعلق بالمعايير والقواعد المهنية إلا بعد إقرارها من قبل الجهات المختصة في الدول الأعضاء. واختتم الهاجرى حديثه بأن دعوة الأشقاء اليوم في قطر تمثل أكبر دليل على فقدان التواصل بين الجمعيات والهيئة الخليجية ومبادرة يشكرون عليها لسد هذا الفراغ، الذي عقدنا آمالا كبيرة على الهيئة أن تملأه.

المتحدث الثالث الأستاذ الدكتور أسامة الحيزان أستاذ المحاسبة فى جامعة الملك سعود والذى استهل حديثه بعنوان: "هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون : « نظرة... من تجربة شخصية» حيث بدأ بنبذة تاريخية عن تطوير المهنة فأوضح أنه فى عام ١٩٨٢م وافق المجلس الأعلى على فتح باب التسجيل والترخيص، وفى عام ١٩٨٤م قدمت وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية للجنة التعاون التجاري نتائج عملها على تطوير المهنة الذي شمل مقومات المهنة وقامت لجنة من دول المجلس بدراستها، وفي عام ١٩٨٧ اقرت لجنة التعاون التجاري

الحيزان : هل قامت الهيئة بدورها الإعلامي وتسويق منتجاتها كما يجب

د.الخـــاطر :

- هدفنا الارتقاء وتطوير مهنة المحاسبة.

- شرط التفرغ توسع بها المشرع كثيراً لدرجة عزوف المواطنين عن الانخراط في المهن

د.الزرعونى :

- ضرورة تفعيل العلاقة بين الهيئة والجمعيات المهنية الأخرى.

النظام الاسترشادي لتسجيل وترخيص المحاسبين القانونيين وتم تشكيل لجنة من دول المجلس لدراسة مقومات المهنة. في عام ١٩٩٠م تم الاتفاق على تأسيس هيئة مهنية وإعداد مشروع النظام الأساسي لها.

وفي عام ١٩٩٨ وافقت لجنة التعاون التجاري على مشروع النظام الأساسي للهيئة، واعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون. وفي عام ٢٠٠١م دعت الأمانة العامة لمجلس التعاون لعقد الاجتماع الأول للجمعية العمومية، وبدأت الهيئة عملها. وفي عام ٢٠٠٣م قام مجلس إدارة الهيئة باعتماد والبدء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الأولى للهيئة. واستعرض الدكتور الحيزان منتجات الخطة الاستراتيجية للهيئة فى تسلسل على النحوالتالى: وضع الإطار الفكري للمحاسبة المالية، ثم معايير المحاسبة ومعايير المراجعة، ثم قواعد سلوك وآداب المهنة، ثم التأهيل المهني لشهادة الزمالة، ثم التدريب والتعليم المستمر، ثم معايير وبرامج مراقبة الأداء المهني، ثم النظام الاسترشادي الموحد لمزاولة المهنة، ثم إنشاء مركز الدراسات والمعلومات، ثم إصدار نشرة الهيئة الإخبارية، ثم وسائل التطوير المستمر/ التنظيم الداخلي للهيئة. غير أن الدكتور الحيزان انتقد هذا التسلسل لأولويات الخطة، ورأى أنه من المفروض أن تبدأ الأولويات بعقد اللقاءات والندوات وورش العمل، وإصدار النشرة الإخبارية ومركز الدراسات والمعلومات ووسائل التطوير المستمر/ التنظيم الداخلي للهيئة. ثم تساءل الدكتور الحيزان، هل قامت كل الدول الاعضاء بدفع حصتها المعتمدة لتمويل الهيئة؟ وهل قامت الهيئة بدورها الإعلامي وتسويق منتجاتها كما يجب؟ مشيرا بهذه التساؤلات إلى أهم المعوقات التى تواجه تفعيل دور الهيئة. وتقدم الدكتور الحيزان بمجموعة من التوصيات الداعية إلى التنسيق والعمل بقرب مع الجمعيات والهيئات الوطنية. فأوصى بعقد الدورات التدريبية التي تعتمدها الهيئة، وتقديم الاستشارات المهنية للهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتمثيل الدول في الهيئات المحاسبية الدولية، والمشاركة في تنفيذ اختبارات الزمالة، وزيادة الوعي بأهمية المهنة في الدولة، وعقد الندوات والمحاضرات وورش العمل، واختيار القيادات العاملة بالهيئة، ودعم حصول الهيئة على الدعم المالي المعتمد لها من الدول.

وتحدث الدكتور محمد ال عباس في ورقته عن العلاقة بين الهيئة والجمعيات والهيئات الوطنية وأشار الى بداية تأسيس الهيئة الخليجية وقام بتقييم الوضع الحالي للجمعيات المهنية في دول المجلس وأثرها في تطوير المهنة في الخليج وكذلك عرض ومناقشة افضل السبل لتنظيم علاقة الهيئة بالجمعيات. واشار الى ان الهيئة تبنت في عام ٢٠٠٣م مشروعا لدراسة تنظيم العلاقة بينها وبين الجمعيات والهيئات المهنية في دول مجلس التعاون وتم تكليف الدكتور محمد السهلي للقيام بتلك الدراسة وطور الدكتور السهلي استبيانا لتحقيق أهداف الدراسة وعرضت نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة في عام ٢٠٠٤ وشكل مجلس الهيئة لجنة لوضع آلية لتنظيم العلاقة بين الهيئة والجمعيات والهيئات الوطنية .

وشارك سعادة الاستاذ الدكتور عبدالعزيز الراشد رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي واشار الى ان هناك جهودا متميزة قامت بها الهيئة خلال الفترة الماضية وحث الجميع على الاطلاع على موقع الهيئة وهناك مشاكل مالية واجهت الهيئة ولم تحصل على الدعم المالي المعتمد لها من الدول إلا من المملكة العربية السعودية ودولة قطر واكد أهمية الدراسة التي قامت بها الهيئة حول تنظيم العلاقة بينها وبين الجمعيات والهيئات المهنية في دول مجلس التعاون وأوضح بان ما قامت به الهيئة في البداية من عمل الخطة الاستراتيجية للهيئة والبدء بوضع الإطار الفكري للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة كان ضروريا ومهما للقيام بالأنشطة الأخرى.

د. عبد الكريم الزرعونى

رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين و مدققى الحسابات الإماراتية لمجلة عالم المحاسبة

حوار - أيمن صقر

الدكتور عبد الكريم الزرعونى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين و مدققى الحسابات الإماراتية ان مهنة المحاسبة لن ترتقى الا بأبنائها رغم الظروف الصعبة والمعوقات .

وأعرب د. الزرعونى فى حوار لمجلة « عالم المحاسبة» عن تفاؤله رغم كل الصعوبات التي تواجه مهنة المحاسبة سواء فى دولة الإمارات أو دول مجلس التعاون الخليجي ..مطالبا من الجميع تحمل المسؤولية لجني ثمار هذا العمل فى يوم من الأيام .

وقال « نحن نتشرف جميعا بالانتماء إلى مهنة المحاسبة ويجب ان نضحي اليوم من اجل الأجيال القادمة لان رحلة الالف ميل تبدأ خطوة وخطوة اليوم ستساهم في الارتقاء بالمهنة وفيما يلي نص الحوار .

■ فى البداية حدثنا عن وضع مهنة المحاسبة فى دول الخليج بصفة عامة ودولة الإمارات العربية بصفة خاصة ؟

■ وضع الجمعيات المهنية في دول الخليج متشابه باستثناء المملكة العربية السعودية لوجود هيئة لها سلطة رسمية ولكن باقي الجمعيات تعانى العديد من المشاكل ومنها إن ليس لها سلطة رسمية وينظر إليها كجمعيات نفع عام ليس جمعية مهنية يناط بها عملية تنظيم المهنة فى دول الخليج وهذه هي المشكلة الكبيرة.

والسؤال المطروح الان ما هو المطلوب من هذه الهيئة هل هو تنظيم المهنة أم النظر اليها كجمعية نفع عام ولكن من والواضح وجود خلل كبير في هذه المنظومة .

■ ما هو الدور الذي تقوم به الجمعيات المهنية في دول الخليج ؟

■ لا يتجاوز الأنشطة البسيطة مثل التدريب واللقاءات والاجتماعات ولكن ليس لها دور فاعل ورسمي في قضية تنظيم المهنة والتصدي للمشاكل التي تواجه المهنة والمهنيين فى دول الخليج وهناك أنشطة وندوات ودورات تدريبية ومجلات، وفى الإمارات قطعنا شوط كبير فى هذا المجال عن طريق تنظيم الندوات والتواصل مع الهيئات الرسمية فى الدولة والمشاركة في صياغة المشروع الجديد للمهنة والتواصل مع وزارة الاقتصاد والعدل لمناقشة الأمور التي تخص المهنة والمهنيين .

■ ماذا عن الدعم المالي الذي تقدمه دولة الإمارات للجمعية ؟

■ الدعم المالي من اكبر المشاكل التي تواجه الجمعية لان الدعم المالي هو عصب نجاح الجمعية والحقيقية الدعم محدود جدا للجمعية لا يتجاوز ٧٠ الف درهم سنويا والباقي من خلال رسوم العضوية والدورات التدريبية وهذا المشكلة تحد كثير جدا من دور الجمعية .

والجمعيات المهنية بصفة عامة تحتاج الى جهاز تنفيذي عالي ذو كفاءة وقدرة وإعداد الكوادر الإدارية لتنفيذ البرامج ولكن في إطار الدعم المادي القليل لا تستطيع الجمعية القيام بواجباتها لخدمة مهنة المحاسبة

وعدد أعضاء الجمعية فى الإمارات يتجاوز ٨٥٠ عضوا مقسمين الى ٣ فئات هم المواطنون والعضوية المنتسبة لغير المواطنين والعضوية الفخرية للشخصيات التي كان لها دور فى قضية دعم المهنة ولكن مهما كان، فرسوم العضوية قليلة جدا ولا تفي بالغرض إلا ان الدورات التدريبية تغطى بعض الجوانب التى تحتاج اليها الجمعية بالإضافة الى المؤتمرات التى تعقدها الجمعية وهناك دعم من المؤسسات وهو مصدر دخل جيد لمواجهة الأعباء المالية .

■ ماذا عن دور هيئة المحاسبة الخليجية فى تطوير المهنة ؟

■ ان الهيئة عندما أنشئت عام ١٩٩٨ وبدأت تباشر عملها عام ٢٠٠١ وكان هناك آمال كبيرة

معقود عليها للتصدي لعملية تنظيم المهنة خصوصا وإنها أنشئت بقرار من مجلس التعاون الخليجي وقد إكتسبت الهيئة الصفة القانونية الرسمية التي يفترض أن تقوم بدور فى دول التعاون .

واعتقد إن دورها يقوم على استكمال المنظومة المتكاملة لتنظيم المهنة ولكن السؤال المطروح اين نحن الآن بعد استكمال الأمور النظرية من ناحية النظام الموحد ومعايير المراجعة والمحاسبة ورقابة الأداء المهني والتعليم المستمر ولكن ما الذي تم تنفيذه على ارض الواقع، فالهيئة تعانى مشكلة عدم التسويق لنفسها لكسب الدعم المعنوي والمادي فى دول الخليج والهيئة وبعد تسع سنوات من إنشاء الهيئة كانت الطموح والآمال أكثر بكثير مما تحقق على ارض الواقع بسبب المشاكل التى واجهتها وعلى رأسها المشاكل المادية التى كانت حجر عثرة على طريقهم مما حد كثيرا من طموحهم .

والمشكلة الثانية فى اعتقادي الهيئة الخليجية تحتاج إلى إعادة النظر فى هيكلة العمل وهذه الإشكالية موجودة أيضا فى جمعيات دول مجلس التعاون الخليجي لأنه بدون وجود جهاز تنفيذي فاعل للقيام بتنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة لا نستطيع التقدم للأمام.

الان الوضع الحالي هناك مجلس يقوم بتشكيل لجان وهذه اللجان غير فاعلة فالعمل فى المجلس يحتاج الى جهاز تنفيذي على درجة عالية من الكفاءة يستطيع تنفيذ القرارات وهذا غير موجود على مستوى الجمعيات او الهيئات .

■ هل القوانين والتشريعات المتعلقة بالمحاسبة تساعد على تطوير المهنة ؟

■ القوانين والتشريعات الموجودة يوجد بها قصور كبير ففى الإمارات القانون الذي صدر عام ١٩٩٥ شابه الكثير من النقص الذي أدى الى عدم تطوير المهنة فى الإمارات ويوجد فى الإمارات لجنة عليا للمحاسبة وممثل فيها جميع الجهات الحكومية وجمعية المحاسبين وتم إعادة صياغة القانون لتجاوز جميع الثغرات الموجودة فى القانون الحالي ونأمل إصداره في القريب العاجل لتوفير القاعدة الرئيسية لانطلاق مهنة المحاسبة والحديث الان عن منظومة متكاملة تشتمل على الإطار القانوني لترخيص المحاسبين والمعايير المطلوبة والأداء المهني والتعليم المستمر وهذه امور متكاملة لا يجوز التركيز على جانب وترك جانب أخر لأنها سلسلة مترابطة وإذا لم تستكمل جميعا فان المهنة لن ترتقي إلى المستوى المطلوب منها .

■ نتشرف جميعا بالانتماء إلى مهنة المحاسبة ورحلة الألف ميل تبدأ بخطوة

■ وضع الجمعيات المهنية في دول الخليج متشابه باستثناء المملكة العربية السعودية

■ الدعم المالي من اكبر المشاكل التي تواجه جمعية المحاسبين في الإمارات

■ دور هيئة المحاسبة الخليجية هو استكمال المنظومة المتكاملة لتنظيم المهنة

■ الهيئة الخليجية تحتاج إلى إعادة النظر في هيكلة العمل

■ القوانين والتشريعات الموجودة بها الكثير من القصور

■ الجمعية المهنية في دولة الإمارات ليس لها دور رسمي فى تنظيم المهنة

■ الهيئة تعانى مشكلة عدم التسويق لنفسها لكسب الدعم المعنوي والمادي

■ ماذا عن دور الاتحاد العربي للمحاسبين وهل يقوم بالدور المنوط به ؟

■ اتحاد المحاسبين العرب الهدف منه الارتقاء بمهنة المحاسبة فى الوطن العربي ولكن هناك العديد من المشاكل التى تواجهه مثل الدعم المادي واليات العمل وبالتالي لا يوجد جهاز تنفيذي على قدر عالي من المقدرة والفهم وهى المشاكل التى تواجه معظم الجمعيات فى جميع الدول العربية وعلى الرغم من انه يحاول بقدر الإمكان الارتقاء بالمهنة إلا ان الطموحات اكبر بكثير .

■ هل اجتماع هيئة المحاسبين والمراجعين لدول التعاون ساهم فى الارتقاء بالمهنة؟

■ الاجتماع مبادرة جيدة من دولة قطر لبحث تطوير المهنة ودراسة المشاكل التي تواجه المهنة وكيفية الارتقاء بعمل الجمعيات وتحقيق الأهداف كما ان الندوة التى نظمتها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية فرصة لطرح المشاكل والمعوقات التى تواجه المهنة وما هى المقترحات لتطوير العمل المهني فى دول مجلس التعاون واستعراض التجارب الناجحة مثل تجربة المملكة العربية السعودية التي اعتبرها تجربة ناجحة .

■ ما هو دور المكاتب الوطنية فى دولة الإمارات فى ظل المنافسة من المكاتب الاجنبية ؟

■ الجمعية المهنية فى دولة الإمارات ليس لها دور رسمي فى تنظيم المهنة وهذا يعنى ان مجال العمل محدود وهذا ما تعانيه مكاتب المحاسبة فى دول مجلس التعاون لذلك هناك منافسة قوية بين المكاتب الوطنية والمكاتب الأجنبية خصوصا المكاتب الكبرى ورغم ان الجمعية ليس لها سلطة تنفيذية فى هذا الإطار الا إنها تحاول دعم المكاتب الوطنية وتكون حلقة الوصل بين تلك المكاتب والجهات الرسمية المسؤولة عن تنظيم المهنة فى دولة الإمارات وإعطاء الفرص للمكاتب الوطنية بقدر الإمكان في دخول سوق العمل ولكن الأمر صعب جدا فى عدم وجود دور رسمي للجمعية .

ومن المشاكل التي تواجهنا قضية المحاسبين الخبراء وقد قامت الجمعية بالتواصل مع وزارة العدل ومحاكم دبي ومحاكم أبو ظبى وتم تشكيل لجنة مشتركة لتدارس جميع العقوبات والظروف التى تواجه الخبراء المحاسبين بشكل عام والمواطن بشكل خاص وهناك تفهم لهذه القضية الان وهناك مقترحات ومشروع قانون وسيعرض على الجمعية وفقا لدور الجمعية وهنا أؤكد على أهمية وجود دور رسمي للجمعية لتنظيم هذا الجانب .

■ ما هو المأمول من مهنة المحاسبة في المستقبل؟

■ هذه المهنة لن ترتقي إلا بأبنائها رغم الظروف الصعبة والمعوقات وأنا متفائل جدا رغم كل هذه الصعوبات، لذلك علينا تحمل مسؤوليتنا لكي نجنى ثمار هذا العمل في يوم من الأيام ونحن نتشرف جميعا بالانتماء إلى مهنة المحاسبة ويجب ان نضحي اليوم من اجل الأجيال القادمة لان رحلة الالف ميل تبدا خطوة وخطوة اليوم ستساهم فى الارتقاء بالمهنة.

الاجتماع الاول للجمعية العمومية

السعى إلى تعديل القوانين المتعلقة بالمهنة بمشاركة جميع الأطراف

دعم وتشجيع الكفاءات القطرية للعمل بمهنة مراجعة الحسابات من أولويات أهداف الجمعية

صادق اجتماع الجمعية العمومية الأول لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية الذي عقد بقاعة الشيخ فهد بن جاسم بوزارة الأعمال والتجارة على جدول الأعمال المقدم من قبل مجلس الإدارة وكذلك على الحساب الختامي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وأقر مشروع الموازنة التقديرية للعام الحالي بالإضافة إلى اعتماد تعيين مراقب الحسابات .

وقد بدأ الاجتماع بكلمة للدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة الجمعية قال فيها إن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية رغم حداثتها بالنسبة للدول المجاورة الا انها نجحت في أن تحتل مكانة كبيرة على الساحة القطرية وتم بحمد الله انجاز العديد من الأمور بل وتسعى الجمعية خلال الفترة المقبلة في استقطاب عدد كبير من المحاسبين للانضمام إليها وفق خطتها الاستراتيجية في ظل النمو الكبير الذي تشهده جميع القطاعات في الدولة حاليا.

مراحل اشهار الجمعية

واستعرض د. الخاطر المراحل التي مرت بها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية حتى تم إشهارها للقيام بالأهداف المرجو تحقيقها حيث تم تشكيل لجنة النظام الأساسي للجمعية في مارس عام ٢٠٠٥ وفي يوليو ٢٠٠٥ تم دعوة المحاسبين القطريين لحضور الاجتماع التأسيسي وكان الغرض من الاجتماع عرض النظام الأساسي للجمعية واختيار اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية التي تولت بعد ذلك تسجيل وإشهار الجمعية ومناقشة وتقديم عقد التأسيس والنظام الأساسي للجمعية نيابة عن المؤسسين إلى وزارة الخدمة المدنية وتم بعد ذلك تقديم طلب إشهار الجمعية إلى إدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة الخدمة المدنية وتم تشكيل فريق عمل لمتابعة وإنهاء الإجراءات المتعلقة بالإشهار وصدر قرار وزير شؤون الخدمة المدنية عام ٢٠٠٧ بالموافقة على تسجيل الجمعية بعد موافقة مجلس الوزراء وصادق عليه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وفي أكتوبر ٢٠٠٨ تم عقد أول اجتماع جمعية عمومية وتم انتخاب أول مجلس إدارة للجمعية.

وأوضح رئيس جمعية المحاسبين القطريين ان أهداف الجمعية تتمثل في العمل على رفع مستوى المهنة والنهوض بها ونشر الوعي المهني بين أعضاء الجمعية والمحافظة على تقاليد المهنة وآدابها..وكذلك الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني لأعضاء الجمعية .بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لأعضاء الجمعية.وتوثيق العلاقات بين أعضاء الجمعية وتنمية روح التعاون بينهم.

واستعرض د.الخاطر أنشطة الجمعية منذ انتخاب مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٩ مشيرا إلى أن الحصول على مقر للجمعية كان هاجسنا الأول وتكللت جهود مجلس إدارة الجمعية- بفضل الله تعالى- بالحصول على دعم عيني من وزارة الأعمال والتجارة يتمثل في مقر دائم للجمعية مجهز بكل الإمكانيات والتجهيزات وتنتهز الجمعية هذه الفرصة لتتقدم بخالص الشكر والتقدير لوزارة الأعمال والتجارة على دعمهم المتميز للجمعية فى ظل عدم وجود ميزانية للجمعية لاستئجار مقر. وتشيد الجمعية بالدور البارز الذي قام به المغفور له بإذن الله الشيخ / فهد بن جاسم آل ثاني وزير الأعمال والتجارة في دعم أنشطة الجمعية والحصول على هذا المقر المتميز .

نشاط الجمعية

وعن بدايات الجمعية المالية أشار د. الخاطر إلى ان الجمعية بدأت نشاطها وكان رصيد النقدية في البنك لا يتجاوز ١٥٠٠ ريال وحصلت الجمعية على دعم مالي من شركة كيوتل بقيمة ٥٠,٠٠٠ ريال وذلك لدعم أنشطة الجمعية والصرف على أوجه النشاط المختلفة للجمعية. وقامت الجمعية بعقد دورات تدريبية شارك فيها متدربون من مختلف القطاعات. وكان إيراد هذه الدورات ١٩٠,٥٠٠ ريال كما قامت بعقد عدة ندوات، وتم عقد الملتقى الأول للمحاسبين برعاية مالية من قبل العديد من الجهات، وبالتالي فقد توفر للجمعية إيرادات عن هذه الرعاية المالية بلغ ١٣١,٥٠٠ ريال وأسهمت هذه الموارد في أن تواصل الجمعية مسيرتها لتحقيق هدفها الأساسي وهو رفع مستوى المهنة والارتقاء بها في دولة قطر.

أعضاء الجمعية

واستطرد د. الخاطر قائلا:بلغ إجمالي أعضاء الجمعية ٩٥ عضواً منهم ٦٥ عضواً مؤسساً والباقي أعضاء جدد حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية. ويسعى مجلس الإدارة للعمل على تشجيع العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة من القطريين ممن تنطبق عليهم الشروط للتسجيل في عضوية الجمعية للاستفادة من الخدمات والأنشطة المتعددة التي تقدمها الجمعية. وقد قامت الجمعية بفتح باب العضوية للراغبين في الانضمام للجمعية وكذلك السعي نحو تسجيل العاملين بالمهنة من أصحاب الكفاءات والخبرات من غير القطريين في عضوية الجمعية كعضوية منتسبة للاستفادة من خبراتهم. كما تم إصدار بطاقات عضوية للأعضاء لأغلب أعضاء الجمعية.

لجنة مشتركة

ومن المعروف أن تطوير المهنة يرتبط بتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بها التي تحكم المهنة فهناك فجوة كبيرة بين التطور الاقتصادي الذي تشهده الدولة ووضع المهنة الذى ظل بعيدا عن تلبية المتطلبات المتزايدة لهذا التطور .تأسيساً عليه فإن الجمعية اقترحت على سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية وزير التعاون الدولي – القائم بأعمال وزير الأعمال والتجارة تشكيل لجنة مشتركة من لجنة قبول المحاسبين القانونيين وإدارة الشؤون القانونية بالوزارة ولجنة الشؤون القانونية بجمعية المحاسبين القانونيين القطرية على أن تقوم هذه اللجنة بمناقشة أوجه القصور فى هذا القانون وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها إدخال تعديلات تتناسب مع التطور الاقتصادي الذى تشهده دولة قطر .وقد وافق سعادته مشكوراً على تشكيل تلك اللجنة وخلال شهر مارس ٢٠١٠ سوف تقدم اللجنة – بإذن الله – مشروع تعديل القانون الحالي . وأشار التقرير إلى ان هذا العام شهد تدشين الموقع الالكتروني للجمعية فى يناير ٢٠١٠ بهدف توفير المعلومات التى تتعلق بالمهنة وكل الأنشطة والفعاليات التي تمارسها الجمعية .

تطلعات الجمعية المستقبلية

وبنهاية الاجتماع تم استعراض تطلعات الجمعية المستقبلية حيث تواصل الجمعية مسيرتها نحو تحقيق أهدافها من خلال الأنشطة المختلفة التى تقوم بها من خلال الندوات والملتقيات ودورات تدريبية وحلقات نقاشية وسوف تسعى الجمعية بشكل خاص إلى العمل على تعديل القوانين المتعلقة بالمهنة وذلك بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة من أكاديميين ممارسين وجهات رسمية على أن تلبي تلك التعديلات المتطلبات الأساسية لتطوير وتنظيم المهنة فى الدولة. وإعادة النظر في النظام الأساسي للجمعية والمطالبة بفتح المجال للمحاسبين غير القطريين والمهتمين بالمهنة كأعضاء منتسبين لهذه الجمعية كما هو معمول به في أغلب الجمعيات والهيئات المحاسبية للاستفادة من خبراتهم فيما يخدم الأهداف السامية لهذه الجمعية .ودعم وتشجيع الكفاءات القطرية للعمل بمهنة مراجعة الحسابات ودعم المكاتب الوطنية وتفعيل دورها في خدمة المهنة في الدولة و حثهم على استقطاب الكفاءات المتميزة للعمل بتلك المكاتب . بالإضافة الى العمل على إلزام جميع منشآت الأعمال ومكاتب المحاسبة والمراجعة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية والمطالبة بإجراء تعديل على المادة رقم (١٤٦) من قانون الشركات التي لم تحدد ماهية تلك المعايير المحاسبية المستخدمة. ودراسة الوضع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي فى دولة قطر، حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بما يمكن من وضع خطة لتطوير وتحسين النظام المحاسبي بما يتواكب مع رسالة ورؤية وأهداف وسياسات وبرامج الحكومة. وكذلك دعوة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات الخاصة في الدولة باعتماد جمعية المحاسبين القانونيين القطرية كهيئة استشارية وتنسيقية فيما يتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة في الدولة . وتفعيل المشاركة في أنشطة الجمعيات والهيئات العربية والدولية والاستفادة من الإمكانيات والخبرات المتوفرة لديها في مجال تنظيم وتطوير المهنة والسعي بشكل جاد إلى الانضمام للاتحاد الدولي للمحاسبة.

دراسة الوضع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي والعمل على تطويره

- المطالبة بفتح المجال للمحاسبين غير القطريين كأعضاء منتسبين
- عقد ١١ دورة تدريبية متميزة بمشاركة ١٢٧ متدربا
- إجمالي أعضاء الجمعية ٩٥ عضواً منهم ٦٥ عضواً مؤسساً
- الهدف الأساسي للجمعية رفع مستوى المهنة والارتقاء بها
- لجنة للرقابة النوعية على مكاتب وشركات المحاسبة بقطر

مشروع قانون جديد لتنظيم مهنة مراجعي الحسابات

لجنة مشتركة من الجمعية ووزارة الأعمال والتجارة أعدت المشروع

قامت الجمعية خلال الفترة الماضية بعقد العديد من الندوات والملتقيات تبين لنا من خلال المناقشات التى دارت فى هذه الفعاليات أن هناك أوجه قصور واضحة فى قانون تنظيم مهنة ومراقبة الحسابات رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٤ فى دولة قطر. ومن المعروف أن تطوير المهنة يرتبط بتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بها والتي تحكم المهنة فهناك فجوة كبيرة بين التطور الاقتصادي الذي تشهده الدولة ووضع المهنة الذى ظل بعيدا عن تلبية المتطلبات المتزايدة لهذا التطور .

تأسيساً عليه فإن الجمعية اقترحت على سعادة الدكتور / خالد بن محمد العطية وزير التعاون الدولي- القائم بأعمال وزير الأعمال والتجارة تشكيل لجنة مشتركة من لجنة قبول المحاسبين القانونيين وإدارة الشئون القانونية بالوزارة ولجنة الشئون القانونية بجمعية المحاسبين القانونيين القطرية على أن تقوم هذه اللجنة بمناقشة أوجه القصور فى هذا القانون وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها إدخال تعديلات تتناسب مع التطور الاقتصادي الذى تشهده دولة قطر .وقد وافق سعادته مشكوراً على تشكيل تلك اللجنة

انتهت اللجنة إلى صياغة مشروع قانون جديد لتنظيم مهنة مراجعة الحسابات؛ ليحل محل القانون الحالي (القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات)، وقد تم عرض المشروع على المختصين وأساتذة المحاسبة والقانون وذوي الشأن من المحاسبين القانونيين الممارسين بالدولة من خلال ندوة عقدت بقاعة المرحوم الشيخ فهد بمبنى الوزارة ، وتم وضع العديد من ملاحظاتهم على مشروع القانون في الاعتبار وصولاً إلى الصياغة المثلى له، ومن أهم ما يميز مشروع القانون المشار إليه، ما يلي:

١- تعديل عنوان القانون ليكون قانون «تنظيم مهنة مراجعة الحسابات» بدلاً من قانون «تنظيم مهنة مراقبة الحسابات»، وذلك لاعتقادنا انه العنوان الانسب؛ لان الحسابات تُراجع ولا تُراقب.

٢- قصر السجلات التي تنشئها الوزارة لقيد المحاسبين القانونيين على سجلين فقط هما "سجل المحاسبين القانونيين الممارسين" و"سجل المحاسبين القانونيين غير الممارسين"، وإلغاء سجل المتدربين، وسجل مكاتب المحاسبة العالمية، تماشياً مع الغالبية العظمى لتشريعات العديد من الدول ومنها مشروع القانون (النظام) الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والهدف من إلغاء سجل مكاتب المحاسبة العالمية، هو عدم الحاجة إلى إفراد سجل خاص لها بعدما تبنى مشروع القانون توحيد شروط ممارسة المهنة للمحاسبين القانونيين غير القطريين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو شركات، وذلك بوضع شروط موحدة تطبق عليهم دون تمييز.

٣- إعفاء المحاسبين القانونيين القطريين من شرط التفرغ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ مزاولة المهنة، يجوز مدها بقرار من الوزير، ويهدف هذا الإعفاء إلى تشجيع وتحفيز المحاسبين القطريين المبتدئين على الاستمرار في المهنة.

٤- اشتراط أن يكون الشريك القطري في شركات التضامن الممارسة للمهنة من المحاسبين القانونيين المقيدين؛ وذلك بهدف منع الاستغلال السيء للمهنة من قبل غير المتخصصين بتغليب الحصول على الأرباح على جودة الأداء .

٥- التدريب المستمر، ومراقبة جودة الأداء: نص مشروع القانون على ضرورة حضور المحاسب القانوني لعدد من الدورات والندوات تحددها لجنة قيد المحاسبين القانونيين بالتعاون مع جمعية المحاسبين القطرية، كما نص على تشكيل لجان متخصصة تشكل بمعرفة الوزير للتحقق من أداء مكاتب المحاسبة؛ وذلك بهدف الارتقاء بأداء المهنة في الدولة.

٦- إلغاء مجلس التأديب الاستئنافي؛ وذلك بعدما أثبتت التجربة العملية عدم الحاجة إليه، وكان الهدف من تشكيله ضمان حماية المحاسب القانوني من صدور قرارات تأديبية غير عادلة بحقه من مجلس التأديب ، واكتفى مشروع القانون الجديد بإمكانية التظلم من قرارات مجلس التأديب أمام الوزير، وفي كل الأحوال يخضع الأمر لرقابة القضاء بعد صدور القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الفصل في المنازعات الإدارية.

٧- نص مشروع القانون على ضرورة التقيد بسلوك وآداب المهنة ومعايير المحاسبة والمراجعة ومعايير الرقابة النوعية والقواعد الفنية الأخرى المتعارف عليها والمعتمدة في دولة قطر .

٨- تعديل أوضاع المحاسبين القانونيين غير القطريين وشركات المحاسبة القائمة؛ وذلك بالنص على استمرار العمل بالتراخيص الصادرة للمحاسبين القانونيين قبل نفاذ هذا القانون شريطة أن يكون المرخص له مزاولاً للمهنة، مع التزام مكاتب المحاسبة غير القطرية وشركات التضامن القائمة بمشاركة محاسب أو أكثر من المحاسبين القانونيين القطريين المرخص لهم بمزاولة المهنة؛ وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا اعتبر الترخيص الممنوح لهم منتهياً. ويهدف هذا النص إلى استقرار المراكز القانونية المكتسبة لمكاتب المحاسبة غير القطرية وشركات المحاسبة القطرية وقت العمل بالقانون الجديد، والشرط المطلوب لتوفيق الأوضاع هو أن تشارك واحداً أو أكثر من المحاسبين القانونيين القطريين المرخص لهم بمزاولة المهنة.

بمشاركة متخصصين فى مجال المحاسبة ندوة بعنوان

« من يحاسب المحاسب القانونى »

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية يوم ٢٠٠٩/١/١١م ندوة بعنوان (من يحاسب المحاسب القانوني) وقد أدار اللقاء الدكتور رجب الاسماعيل عضو مجلس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية و أستاذ المحاسبة في جامعة قطر وشارك في التقديم كل من رئيس مكتب المبارك محاسبون قانونيون ومستشارون ماليون بالرياض الأستاذ يوسف بن محمد المبارك والمدير التنفيذي لمكتب ديلويت اند توش الأستاذ سامر جاغوب قدم الأستاذ يوسف المبارك عرضاً بعنوان ((من يحاسب المحاسب القانوني: دراسة عن المملكة العربية السعودية))

وتضمن العرض تعريفاً للمحاسب القانوني وهو كل من يمارس مهنة المحاسبة والمراجعة، وتعريفاً لمهنة المحاسبة والمراجعة والتي تمثل مجموعة من الخدمات المترابطة فلسفياً وعملياً التي يقدمها المحاسبون القانونيون ومنها: مراجعة القوائم المالية، التقارير الأخرى ذات الصلة بالقوائم المالية، خدمات المحاسبة والفحص المحدود، خدمات فحص التأكيدات، الخدمات الاستشارية، خدمات التخطيط المالي للأفراد. واستعرض مفهوم كل خدمة من هذه الخدمات والمعايير المهنية التي تحكمها. ثم استعرض المبارك الالتزامات التي يتعين على المحاسب القانوني الالتزام بها وتشمل: - التزامات مهنية وتتضمن (معايير المراجعة، فحص التأكيدات، قواعد سلوك وآداب المهنة، القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة، برنامج مراقبة

المحاسب القانوني لديه التزام شرعي يتمثل في تحمل الأمانة ويكون مسؤولاً عنها أمام الله سبحانه وتعالى.

جودة الأداء المهني). - التزامات نظامية وتشمل الالتزام بجميع المتطلبات النظامية الصادرة عن الجهات المختصة ومن ذلك نظام المحاسبين القانونيين ولائحته التنفيذية، نظام الشركات، القواعد الصادرة عن هيئة السوق المالية. - التزامات تعاقدية وتتمثل في الالتزام بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المحاسب القانوني والعميل وتشمل نطاق العمل، الأتعاب، مدة الخدمة.

وأوضح المبارك أنه إضافة إلى هذه الالتزامات فإن المحاسب القانوني لديه التزام شرعي يتمثل في تحمل الأمانة ويكون مسؤولاً عنها أمام الله سبحانه وتعالى. ثم تطرق إلى العقوبات التي توقع على المحاسبين القانونيين الذي يخالفون الانظمة والمعايير المهنية وقسم هذه العقوبات إلى عقوبات سلوكية وتشمل (اللوم، الإنذار، الإيقاف عن مزاولة المهنة، شطب القيد، نشر قرار الإيقاف أو الشطب)، وعقوبات جزائية وتشمل (السجن، الغرامة، نشر عقوبة السجن أو الغرامة). ثم استعرض أمثلة للأفعال الموجبة لتوقيع العقوبات ومنها: مخالفة المعايير المهنية، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة دون الحصول على ترخيص، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بعد إلغاء الترخيص أو شطبه أو انتهائه ولم يتبع الإجراءات اللازمة للتجديد، فتح أو إنشاء أو إدارة مكتب لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة دون ترخيص، تقديم بيانات غير مطابقة للحقيقة أو استعمال طرق غير مشروعة كان من نتيجتها منحه ترخيصاً لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة أو أدت إلى تجديد الترخيص، استعمال وسيلة من وسائل الدعاية يكون من شأنها حمل الجمهور على الاعتقاد بأحقيته في مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة خلافاً للحقيقة، انتحال لقب من الألقاب التي تطلق عادة على مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة.

العطية يفتتح المؤتمر الثاني للمدققين الداخليين الذى نظمه معهد المدققين الداخليين في قطر بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر

نائب رئيس مجلس الوزراء: قطر لن تتسامح مع التزوير والفساد

طالب سعادة عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة من المدققين الداخليين بان يكونوا اكثر حذرا واكثر استباقا للحدث تجاه واجباتهم .. مؤكدا ان مراجعى الحسابات يمثلون المنارة للتحذير من المخاطر مثل التى تقابل السفن ويجب عليهم ان يحققوا ويمنعوا الاحتيال والتزوير.

جاء ذلك فى كلمة سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء خلال افتتاحه المؤتمر الوطنى للمدققين الداخليين، الذى تنظمه الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر بالتعاون مع معهد المدققين الداخليين فرع قطر.

ونوه العطية الى استضافة قطر لمؤتمر مكافحة الفساد منذ فترة ليست بطويلة .. مشيرا الى مقولة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى امير البلاد المفدى خلال المؤتمر (ان اى حديث عن محاربة الفساد بدون تطوير الادوات التقليدية هو مضيعة للوقت).

وشدد العطية على ضرورة الوصول لمقاييس عملية لمكافحة التزوير والاحتيال.. مطالبا الجميع بايجاد مثل هذه المقاييس العملية والفعالة التى تستطيع السيطرة على مشكلة الفساد والتزوير عالميا.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة: «ان الاحتيال والتزوير هما سرطان المجتمعات حيث يقوم بالتغذية على ثروات الشعوب ولننظر الى ايسلندا واليونان وبعض الدول الاخرى قد تأثرت من مخاطر السوق .. مشيرا الى قيام لجنة الامن والتبادل فى الولايات المتحدة حاليا بتقديم دعوى مدنية ضد جولدمان ساكس ومؤكدا ان قطر لن تتسامح مع التزوير والفساد وحث مراجعى الحسابات على بناء الضوابط ومساعدة الادارة لتحسين ثقافة حوكمة الشركات .. مطالبا اياهم بمعالجة مثل هذه الامور ومؤكدا الدعم الكامل الذى توفره قطر لهم دائما للقيام بدورهم على اكمل وجه الذى سيكون صعبا فى بعض الاحيان بسبب التغيرات العالمية التى لها تأثيرات على كل منظمة.

وقال العطية: «لا يوجد بلد او شركة او كيان بمأمن وفى رايي ان الشفافية هى العامل الرئيسى للحكم على الاعمال، وطالب فى النهاية المديرين واعضاء مجالس الادارة ولجان مراجعة الحسابات بالعمل بطريقة اكثر شفافية وترك ارث للاجيال القادمة. كما اوصى سعادته ان يخرج المؤتمر بتوصيات عملية وحقيقية وقابلة للتنفيذ.

وكان سعادة عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة قد رحب فى بداية كلمته الافتتاحية للمؤتمر برئيس كلية شمال الاطلنطى بقطر ورؤساء معهد المراجعين الداخليين والجمعية العلمية للمحاسبين.

وقال العطية : «اننى لفخور بالعمل الجيد للهياكل التنظيمية الذى يعبر عن الجهد الكبير من اجل تطوير الموارد الرئيسية لامتنا علامة على ان هذه المنظمات تم انشاؤها لتركز على تنمية وتطوير الطلاب القطريين صغار السن للقيام بدورهم على اكمل وجه فى شركاتنا الضخمة ومؤسساتنا الحكومية فعندما يستطيع الاشخاص ان يعبروا عن انفسهم ويقوموا بالمناقشة والتفاعل مع بعضهم البعض يعبر هذا بشكل واضح عن مستوى النضج الذى وصلوا اليه. واضاف: «لقد تفحصت برنامج المؤتمر ولاحظت ان محتواه وبرنامجه ذو اهمية خاصة بعد الازمة المالية الاخيرة.

وفي كلمته أكد رئيس إدارة الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر د. رجب عبد الله الإسماعيل أن المؤتمر الثاني للمدققين الداخلين يعقد في ظروف صعبة حيث تداعيات الازمة المالية لا تزال تدق ابوابها على الشركات وهناك تاثيرات كبيرة على الكثير من الشركات. واضاف: ان اهم ما يميز هذا المؤتمر هو التركيز على اهم التحديات التي تواجه الشركات في المستقبل خصوصا بعد إعلان الكثير منها إفلاسها بسبب الازمة المالية العالمية.

وأشار إلى انه في ظل هذه الأحداث فان مهنة المدقق الداخلي لها اهمية كبيرة ودور اكبر لاهتمامها بدراسة المخاطر التي قد تواجه الشركة في المستقبل وحرصا على قيام الشركة بإتباع القوانين والانظمة السليمة.

وقال ان المدقق الداخلي ساهم بشكل كبير في تحديد مخاطر الشركة وتحقيق اهدافها العامة.. مشيرا إلى انه تم خلال المؤتمر عقد العديد من الورش العامة المعنية بمواجهة تلك المخاطر ومؤكدا ان هذه الورش ستعود بالنفع على المؤسسات والشركات العاملة في دولة قطر واوضح ان هناك العديد من المشاركين من جميع دول العالم من امريكا واوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي وهى مشاركة مميزة وهذا يؤكد مرة اخرى على اهمية مهنة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى مشاركين من دولة قطر والأساتذة بجامعة قطر.

ورأى ان هناك نقصا في عدد العاملين في مجال المحاسبة بدولة قطر وهذا يتطلب الاهتمام بالمهنة خصوصا وان كل المؤسسات العاملة في قطر تعتمد على المدقق الداخلي لذلك نحن في حاجة إلى تاهيل المدققين ومساعدتهم على اداء عملهم بصورة تتناسب مع التحديات التي تواجه المؤسسات والشركات.

ووجه السيد اسعد كنعان مدير معهد المدققين الداخليين الشكر لسعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة لافتتاحه المؤتمر الثاني للمدققين الداخلين ودعمه لمهنة التدقيق الداخلي.. منوها باهمية المؤتمر الذي سيساعد مهنة المدققين الداخليين التي تتطور بصورة كبيرة.

وأشار إلى أن الحضور الكبير في المؤتمر يؤكد على ما وصلت إليه هذه المهنة.. منوها بالدعم الكبير من جامعة قطر وكل الجامعات العاملة للارتقاء بهذه المهنة، واشاد بالمستوى الكبير والمهم الذي وصلت إليه مهنة التدقيق الداخلي بقطر.. موضحا ان معظم الشركات تطبق الانظمة العالمية في هذا المجال.

وأشار إلى أن معهد المدققين الداخليين ينظم كل شهر محاضرة لعرض وتقديم الخبرات لجميع العاملين في مهنة التدقيق الداخلي والمحاسبة..

كما أشار الى أنه لا خوف من المدقق حيث ان الهدف النهائي للمدقق هو لمصلحة المؤسسة لتجنب المخاطر التي قد تحصل والعمل كفريق واحد لخدمة دولة قطر كما ان مهنة التدقيق الداخلي هي من الاعمال المستقلة وتابعة إلى لجنة التدقيق.

وفي الختام نغتنم هذه الفرصة لشكر الرعاة الذين ساهموا في إنجاح المؤتمر ونتمنى استمرارهم برعاية هذا المؤتمر السنوي كما نشجع الخريجين من الجامعات بشكل خاص والقطريين بشكل عام للالتحاق بمهنة التدقيق الداخلي.

وقال السيد كريس أدونيس رئيس المؤتمر في كلمته أن مهنة التدقيق الداخلي تتطلب الاهتمام بالمهارات ومواجهة المخاطر التي تواجه الشركات ومعالجة التحديات التي تواجه المهنة وخلق بيئة تعلم للحصول على اكبر فائدة ممكنة.

وأضاف أن جميع العاملين في هذا المجال يجب عليهم الابتكار والتعلم لدعم الشركات والوصول إلى افضل النتائج التي تصب في النهاية في مصلحة تلك المؤسسات والشركات.

وفى كلمتها رحبت د. ايند ستركليند رئيس كلية شمال الأطلنطي لرعاية الكلية لهذا المؤتمر العالمي. معربة عن سعادتها للتعاون مع معهد المدققين الداخليين لتخريج أجيال قطريين يعملون على تطوير دولة قطر.

العطية :
الشفافية هي العامل الرئيسى للحكم على الأعمال والاحتيال والتزوير سرطان المجتمعات

د. رجب الإسماعيل:
المدقق الداخلي ساهم بشكل كبير في تحديد مخاطر الشركة

أسعد كنعان :
قطر تطبق أحدث الأنظمة العالمية في مجال التدقيق الداخلي

الجمعية تنظم ندوة حول معايير المحاسبة الدولية

حلقة نقاشية حول "حوكمة الشركات" بجامعة قطر اشرف عليها الدكتور الجزار

د. الجزار : ضرورة إنشاء هيئة عالمية لها قوة تنفيذ ومتابعة الالتزام بالمبادئ الدولية واللجوء إليها في حالة الاختلاف.

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع مكتب KPMG في معهد التنمية الإدارية ندوة بعنوان International Financial Reporting Standards (IFRS) " The Necessary Conditions for Globally Homogenous Information "

وتحدث في هذه الندوة الأستاذ الدكتور / سمير الجزار أستاذ المحاسبة بجامعة Pace university بالولايات المتحدة الأمريكية وقد تناولت الندوة عدة محاور :

المحور الأول :

وهو بيان الحاجة إلى تطوير وتطبيق مجموعة من المعايير الدولية التي تلتزم بها كل دول العالم في ظل النظام الاقتصادي الذي تمارس فيه الشركات انشطتها على مستوى العالم (داخل وخارج حدود الدولة الأم).

وهنا أوضحت الندوة ان هناك عنصرين أساسيين يدفعان إلى ضرورة وجود وتطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية :

أ. قيام الشركات بعمليات تشغيلية (أنشطة اقتصادية) خارج حدود الدولة، وإقامة أفرع أو وحدات إنتاجية لها في دول أخرى.

ب. قيام الشركات بتسجيل أوراقها المالية (الأسهم والسندات) في بورصات الدول الأخرى.

المحور الثاني :

وقد استعرض الأساليب الممكنة لعلاج مشكلة التقرير المالي في ضوء قيام الشركات بمعاملات دولية وتسجيل أسهمها في بورصات الدول الأخرى. وتشمل هذه الأساليب إصدار أسهمها من القوائم المالية وفقاً لمعايير الدولة الأم وعلى المستثمرين خارج الدولة (الدولة المطبقة) أن يستخدموا خبراتهم الخاصة في دراسة الفروق وإجراء التعديلات قبل استخدام المعلومات في قرارات الاستثمار. وقد انتهى العرض إلى أن أحسن الخيارات في معالجة التقرير المالي للشركات العالمية هو تطوير المعايير الدولية وتطبيقها بواسطة كل الدول.

المحور الثالث :

وقد تناول بعض التحفظات والظروف المطلوبة حتى يأتي تطبيق المبادئ الدولية ببيانات محاسبية ذات محتوى معلوماتي متماثل. وتشمل هذه التحفظات :

- إعداد وتعليم المحاسبين المرتقبين وفقاً لمعايير تعليم ومقررات دراسية موحدة في كل الدول.
- خضوع المحاسبين الخارجيين لمستويات إعداد وترخيص موحدة في كل الدول.
- ضرورة إنشاء هيئة عالمية لها قوة تنفيذ ومتابعة الالتزام بالمبادئ الدولية واللجوء إليها في حالة الاختلاف.

وقد أختتمت الندوة بمجموعة من الأسئلة من الحاضرين التي قام المحاضر بالرد عليها في ضوء خبرته العلمية وتجاربه العملية في مجال التقرير المالي وخدمة المستثمرين.

وتقدم الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس الإدارة بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ سمير الجزار في هذه الندوة المهمة التي ناقشت موضوع المعايير المحاسبية الدولية وإشكاليات تطبيق تلك المعايير وأشار الدكتور الخاطر إلى أن الشركات في الدولة تواجه صعوبات في تطبيق تلك المعايير لأسباب عديدة تتعلق بالقوانين التي تخضع لها مهنة المحاسبة في الدولة حيث أن هناك عدم وضوح في ماهية المعايير التي يجب إتباعها وهناك أيضا مشكلة تتعلق بقدرات وإمكانيات المحاسبين في الدولة حيث يحتاج الكثير منهم إلى تدريب وتطوير لمعرفة تلك المعايير وكيفية تطبيقها والمشاكل المتوقعة من إتباع تلك المعايير ولا بد أن تكون هناك رقابة من قبل جهة مستقلة على تطبيق تلك المعايير من قبل الشركات وعلى مكاتب المحاسبة التي تراجع تلك القوائم التي إعدادها حسب معايير المحاسبة الدولية. وحث الدكتور الخاطر المحاسبين في الدولة إلى حضور مثل هذه الندوات والاستفادة منها في مجال أعمالهم. وأوضح بان الجمعية حريصة جداً لدعوة خبراء مثل الدكتور الجزار للمشاركة في تطوير مهنة المحاسبة في الدولة والارتقاء بها.

وعلى هامش زيارة الدكتور الجزار للدوحة عقدت كذلك جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة يوم السبت الموافق ٢٠١٠/٠٥/٢٢م في جامعة قطر حلقة نقاشية بعنوان " حوكمة الشركات " تحدث بها كذلك الأستاذ الدكتور/ سمير الجزار ، تناولت هذه الندوة موضوع حوكمة الشركات. وقد تضمنت الحلقة النقاشية تحليل طبيعة وبيان إطار نظام حوكمة الشركات. ولقد ازدادت أهمية بناء وتطبيق نظم فعالة لحوكمة الشركات في السنوات الماضية بعد الفشل المفاجئ لكثير من الشركات الناجمة وتكرار حالات الغش المالي، والذي أدى إلى أضرار مالية كبيرة للمستثمرين في هذه الشركات.

وحوكمة الشركات هو نظام إدارة متكامل وما يتبعه من آليات عملية تهدف إلى :

- الاستغلال الأمثل لموارد الشركة بما يحقق قيمة مضاعفة تنعكس في أسعار أسهم الشركة.
- إحكام الرقابة الداخلية على العمليات المالية والتقرير المالي للشركة بما يخدم بناء الثقة بين الشركة للمستثمرين.
- توازن القوى بين أصحاب المصالح في الشركة بحيث لا تخدم قرارات الإدارة مجموعة مصالح خاصة على حساب العامة.

وفي مجال الحوكمة والتقرير المالي : فقد أوضحت الحلقة النقاشية الخطوات والإجراءات التي انبثقت عن قانون الحكومة الأمريكي لعام ٢٠٠٢ وأهمها :

- إنجاز الإجراءات الإضافية لضمان واستقلالية مراقب الحسابات، مثل تفعيل دور لجنة المراجعة بمجلس إدارة الشركة حيث تتولى تعيين وحماية الخارجي.
- تقرير إدارة الشركة عن مسؤوليتها عن القوائم المالية.
- تقرير إدارة الشركة عن مدى فاعلية وكفاية نظام الرقابة الداخلية.
- تداول المسئولية عن اعتماد القوائم المالية كل خمس سنوات بين المراجعين داخل شركة المحاسبة الواحدة.

حوار مع .. محمد الزيدي

المحاسب القانوني القطري

حوار - أيمن صقر

تعتبر مهنة المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة القانونية بصفة خاصة من أهم المهن التي تعمل جمعية المحاسبين القانونيين القطريين على تطويرها منذ صدور القرار الخاص بإنشاء الجمعية عام ٢٠٠٨ .

ومع التطور العمراني الكبير والطفرة الاقتصادية التي تشهدها القطاعات المالية في قطر الذي تشهدها قطر حاليا برزت مهنة المحاسبة بشكل كبير لهذا قامت مجلة «عالم المحاسبة .

« بإجراء هذا الحوار مع المحاسب القانوني القطري محمد الزيدي الذي يعتبر من أوائل ممارسي هذه المهنة في قطر بل فهو يعتبر من أقدم عشرة محاسبين قطريين في الدولة فهو يحمل رقم ٧ وفيما يلي نص الحوار .

في البداية هل لنا ان نتعرف على مؤهلات وخبرات محمد الزيدي في مجال المحاسبة؟

بدأت ممارسة مهنة المحاسبة عام ١٩٨٤م محاسب موازنة وظائف بإدارة شؤون الموظفين بوزارة المالية والبترول وتدرجت فى المناصب الى أن أصبحت رئيس قسم موازنة الوظائف بإدارة شؤون الموظفين بوزارة المالية ومدير إدارة ترتيب وموازنة الوظائف بديوان الخدمة المدنية وقد استفدت كثيرا من خلال الدورات والاحتكاك بدول الخليج فى عملى وبعد ذلك قررت العمل فى القطاع الخاص وخلال عملي حصلت على شهادة محاسب قانوني CPA الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الدول العربية والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين وأحمل شهادة بكالوريوس المحاسبة من جامعة القاهرة عام ١٩٨٢ وعضو في العديد من الهيئات المحاسبية والأكاديمية منها أستاذ مشارك بمناقشة مشروعات التخرج بكلية قطر التقنية في قسم الإدارة والمحاسبة، وعضو هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي، وعضو هيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون، وعضو الجمعية العلمية للمحاسبة في جامعة قطر وعضو مؤسس في جمعية المحاسبين القانونيين القطرية .

وتفرغت للعمل بهذه المهنة عام ١٩٩٥م وعملي يتمثل في تدقيق ومراجعة الحسابات، وانجاز تقارير محاسبية بصفتي خبير محاسبة للمحاكم المدنية في الدولة، وانجاز التقارير الاستشارية في مجال الاختصاص وفى كل يوم اكتسب خبرات جديدة .

وماذا عن بدايات مهنة المحاسبة فى قطر ؟

مهنة المحاسبة فى قطر بدأت قبل صدور قانون تنظيم مهنة المحاسبة عن طريق احد المكاتب الأجنبية وبعد ذلك صدر القانون عام ١٩٧٤ وهى بدايات تنظيم المهنة واستمر العمل بهذا القانون حتى صدور القانون الحالي الذى نظم وطور العمل بمهنة المحاسبة ووضع القواعد والقوانين الخاصة به وزيادة المنشآت والمؤسسات لذلك استلزم الأمر صدور قانون جديد هذا القانون الذى نظم العمل فى مجال المحاسبة وصنفها وفق مستويات محددة من حيث الكفاءات المهنية وفتح جداول بتصنيفات العاملين فى المجال سواء متدربين او مشتغلين او غير مشتغلين .

جمعية المحاسبين القانونيين القطريين عملت على تطوير مهنة المحاسبة فى قطر ما هو انطباعك عن أداء الجمعية وهل هناك ضرورة لفتح الباب لغير القطريين للالتحاق بها ؟

جمعية المحاسبين القانونيين استثمار اجتماعي والاستثمار الاجتماعي يظهر نتائجه يعد مرور فترة من الزمن لا تقل عن ٧ سنوات ولكنها كبداية جيدة جدا وسريعة فى تحقيق متطلباتها التى انشئت من اجلها خصوصا فيما يتعلق قانون تنظيم المهنة الحالى والقوانين ذات العلاقة حيث وجدت ان هناك ضرورة لتعديل بعض النصوص بما يتوافق مع احكام النظرة العامة للقانون والدستور والقوانين المدنية .

قانون تنظيم الجمعيات والمؤسسات فتح الباب الالتحاق بالجمعيات بحد اقصى ٢٠ ٪ من غير المواطنين وانا أؤيد التحاق غير المواطنين بالجمعية خصوصا وان التواصل بهذه الطريقة سوف يعطى دفعة اكبر لتحقيق أهداف الجمعية .

هل يمكننا القاء النظرة على مهنة مراقبة الحسابات وما هو المحاسب القانونى

المحاسب القانوني هو شخص اعتباري حاصل على ترخيص بمزاولة المهنة وفق أحكامه القانونية والتعريف يشير الى أن مزاولة المهنة، تكون بصفة مستقلة «غير تابع» ضماناً لإبداء رأيه المهني المحايد في تقاريره المُنجزة للحسابات الاستقلالية في مزاولة المهنة، دارت حولها مناقشات وأبحاث عدة، لما لها من أهمية، انتهيت إلى أن مصطلح «الاستقلالية» يعبر عن: استقلال ذاتي؛ يُقصد به، انه مُتعلق به وحده، وأن شعوره بالاستقلال يجعله يتصرف بحُرية كاملة مبتعداً عن الخضوع، أو الإشراف، أو التبعية لإدارة المنشأة أياً كان شكلها القانوني، وهناك استقلال موضوعي: يُقصد به، عدم ترك الاستقلالية الذاتية مُطلقة، بل يجب وضع قواعد وحدود لكل إجراء يقوم به تكون مُلزمة بصفة مستمرة، وهي ما تم التعارف عليها أنها الأسس والمعايير المحاسبية والرقابية والأخلاقية وقواعد السلوك المهني، وعُنصر الاستقلالية وما يرتبط به من إجراءات واجبة، وحقوق معطاة هو ما يميزه عن المحاسب الذي يعمل لدى منشأة قامت بتعيينه لديها كموظف تابع لها.

هناك العديد من المكاتب الوطنية فى قطر ما رأيك فى هذه المكاتب وهل هناك منافسة حقيقية بينها وبين المكاتب المحاسبة العالمية العاملة فى قطر ؟

المكاتب الوطنية العاملة فى قطر اثبتت وجودها فى مجال العمل المحاسبى وسوف تثبت وجودها أكثر فى المرحلة القادمة عقب تعديل قانون المهنة والمكاتب العالمية تعى تماما حجم المنافسة بينها وبين المكاتب الوطنية بعد ان كانت مكاتب المحاسبة محتكرة من قبل المكاتب العالمية بمهنى ان كل مكتب عالمي محتكر مجموعة من العملاء والان القانون الحالي لا يعطى هذه فرصة الاحتكار سواء للمكاتب العالمية او غير العالمية وليس هناك فرق الان فى الخدمات التى تقدم من الجانبين كما ان الخبرات والكفاءات متقاربة بل ان المكاتب الوطنية تتميز عن المكاتب الاخرى بان هناك إشراف مباشر من صاحب المكتب على العاملين معه على عكس المكاتب العالمية التي تعتمد على نظام «جزء الوقت» والعدد الذي يعمل بنظام كل الوقت اقل بكثير من العدد الذى يعمل «كل الوقت » وهذه ميزة جيدة فى المكاتب الوطنية الذى يكون العمل فيها كل الوقت.

والخريج الجديد يفضل العمل فى الشركات والمؤسسات عن العمل فى مكاتب المحاسبة عموما والذى يرغب العمل فى مجال المحاسبة من الافضل له فتح مكتب تحت اسمه ويمارس المهنة من خلاله وهناك الاستفادة ستكون عملية ومادية .

وعدد المكاتب المرخصة فى قطر يتجاوز ٣٠ مكتبا ولكن العاملين فعلا حوالى ١٠ مكاتب وهذا العدد غير كافى للقيام بالتدقيق على مستوى المؤسسات العاملة فى قطر ..مشيرا فى هذا الصدد الى الدراسة التى قام بها مؤخرا حول عدد الشركات المساهمة العامة وعدد البنوك والتى اكدت ان حجم السوق يتجاوز ٧٠ مليون ريال وهو فى زيادة مستمرة .

فى جمعية المحاسبين القانونيين القطرية جيدة جدا وسريعة فى تحقيق متطلباتها.

المكاتب الوطنية العاملة فى قطر اثبتت وجودها فى مجال العمل المحاسبى.

تعديل قانون الخاص بالمحاسبة سيفتح الباب امام الكثير من المكاتب الوطنية .

حجم السوق فى قطر يتجاوز ٧٠ مليون ريال وهو فى زيادة مستمرة .

الجمعية تبذل جهودا كبيرة لتطوير المهنة من خلال عقد الدورات والندوات.

مكاتب المحاسبة العاملة في قطر عددها غير كافي.

هل هناك فرق بين مكاتب المحاسبة فى قطر والمكاتب الاخرى فى دول الخليج وهل هناك تعاون بين قطر والخليج فى هذا المجال ؟

التعاون بين الجانبين يكون من خلال المكاتب نفسها والمملكة العربية السعودية من الدول المتقدمة فى هذا المجال نظرا لحجم العمل فيها الكويت بل ان القوانين المطبقة فى دول الخليج تجذب المكاتب الوطنية للعمل في هذا المجال حتى المكاتب الاجنبية هناك ليس لها وجود الا مع شريك مواطن عن طريق الاندماج وهو موجود فى السعودية والكويت والامارات وسلطنة عمان .

وقطر تحاول الان الدخول فى المنافسة بعد زيادة الاهتمام بالمهنة وتطويرها وزيادة حجم السوق وعدد المكاتب الوطنية ومع التعديلات التى ستحدث فى قانون المهنة سيكون هناك اقبالا كبيرا على العمل فى مهنة المحاسبة وهى التعديلات ستعمل بكل تأكيد على جذب المواطن للدخول فى العمل وايضا تطوير القوانين الاخرى ذات العلاقة حيث توجد نصوص طاردة ونصوص جاذبة .

ماذا عن المشاكل التى تواجه مكاتب المحاسبة الوطنية فى قطر ؟

المشاكل التى تواجها المكاتب الوطنية فى قطر تقتصر فقط على تخوف بعض اصحاب المنشآت التجارية من المواطنين من إظهار مصاريف ومكاسب المؤسسة على الرغم من ان المهنة تفرض على العاملين بها عدم إفشاء أية أسرار عن المنشأة ويتم محاسبة اى شخص يقوم بافشاء الاسرار وهناك قسم يقسمه المحاسب عقب تخرجه بالمحافظة والالتزام بأحكام القانون والمحافظة على اسرار العملاء .

ما هو المطلوب من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ؟

الجمعية تبذل جهود كبير لتطوير المهنة من خلال عقد الدورات والندوات بالاضافة الى تقديم مقترحات ولمن المطلوب ايضا وضع استراتيجية وخطة واضحة يتم تطبيقها على سنوات لتقييم المنجز بالمستهدف انجازه وبالتالى يمكن قياس مدى التقدم والان تعمل الجمعية على ذلك .

وقال ان العدد الذى شارك فى الجمعية العمومية الاولى للجمعية جيد جدا خصوصا وان الجمعية حديثة العهد ومطالبا جميع الاعضاء بالمشاركة فى اجتماع الجمعية العمومية القادمة .

والمطلوب من الجميع بذل الجهود لتطوير الجمعية فى ظل اختصاصاتها وأهدافها والوصول الى الأفضل.

مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات

د. تركي الحمود

لا يخفى على اي من متخذي القرار اهمية الافصاح المعلومات حيث تدخلت معايير المحاسبة وقوانين الشركات والاسواق المالية ودوائر مراقبة الشركات في تحديد المعلومات الي يجب الافصاح عنها. ومع ذلك ما زال الطلب مستمرا على مزيد من الافصاح حيث تقوم كثير من الشركات بالافصاح اختياريا عن بعض المعلومات غير المطلوبة قانونا املا في اجتذاب المستثمرين وتقديم صورة افضل عن شركاتهم

وفي دراسة حديثه اجرتها الانسة ميلينا الحسن تحت اشراف الاستاذ الدكتور تركي الحمود في جامعة اليرموك في الاردن على ٦٧ شركة اردنية، عدا البنوك وشركات التامين ، حول مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في بورصة عمان تبين أن نسبة الإفصاح الإختياري لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان باستثناء البنوك وشركات التأمين هي نسبة منخفضة في جميع القطاعات حيث تراوحت ما بين(٧,٣٣٪ - ٦,٣٩٪) فقط بالنسبة للبنود التي تم فحصها.

كما توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري وحجم الشركات في السوق الأردنية مما يعني أنه كلما زاد حجم الشركة فيمكن توقع إفصاح اكبر.

وقد تبين من خلال الدراسة عدم و جود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري و حجم شركة التدقيق في القطاعين الصناعي و الخدمي، بينما يوجد علاقة في القطاع المالي. كما تبين عدم و جود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري و الرفع المالي و معدل تركز الملكية. ويمكن تفسير ذلك بان شركات التدقيق المختلفة تقوم بعمل نفس الافصاحات للشركات المختلفة.

وقد اوصت الدراسة بان تقوم الشركات المساهمة العامة بالمزيد من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنسب و الإحصائيات و المعلومات التاريخية و المعلومات المستقبلية ، لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم، بالاضافة الى ضرورة تفعيل دور هيئة الأوراق المالية بإصدار قانون للإفصاح يتناول المعلومات المستقبلية و النسب المالية بالمزيد من التفصيل و التوضيح.

ويتساءل المرء هنا عن مدى ومستوى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة القطرية او الخليجية بشكل عام وعلاقتة ببعض المتغيرات التي تم دراستها حيث يبقى هذا مفتوحا لاعضاء الجمعية والدارسين لعمل الدراسات اللازمة يهذا الشأن خدمة للمستثمر القطري

التدقيق الداخلي وأثره في تقويم و تفعيل نظم الرقابة الداخلية

شهدت الآونة الأخيرة إهتماماً متزايداً من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية والشركات الأستثمارية والخاصة بالتدقيق الداخلي داخل هذه المؤسسات وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي يقوم بها المدقق الداخلي من تقييم ومراجعة الخطط والسياسات والإجراءات والسجلات انها تتم وفق ما هو مخطط له من قبل المنشأة وعدم وجود تدليس أو غش أو أخطاء في البيانات المالية الصادرة من إدارة المنشأة وكذلك مدى الالتزام بتطبيق النواحي التنظيمية والإدارية على الوجه الأكمل مما يعطي الثقة لأصحاب المشاريع والمستفيدين من أن أعمال المنشأة تسير على النحو الصحيح وكذلك لما يتمتع به المدقق الداخلي من الاستقلالية التامة في المنشأة

وبالإضافة للأعمال السابقة التي يقوم بها المدقق الداخلي فإن له دور استشاري في المنشأة لتحسين الأداء وإبداء التوصيات اللازمة لتفعيل نظم الرقابة الداخلية .

ولما كانت انظمة الرقابة الداخلية لها دور مهم ومؤثر في الحفاظ على أصول المنشأة والتأكد من أن جميع الإجراءات والسياسات المالية والإدارية تطبق على الوجه الأمثل فإن العاملين بالشركات والمؤسسات في مختلف الإدارات مع مرور الوقت يألفون ويتمرسون على التعامل مع نظام الرقابة الداخلية وبالتالي يكتشفون بعض الثغرات الموجودة في النظام أوكيفية التدليس والغش في أعمالهم بما يحقق مصالحهم ومآربهم الشخصية فيظهر هنا دور المدقق الداخلي الهام في الأنتباه لهذا الأمر دائما وأن يقوم بتقييم مستمر لنظم الرقابة الداخلية وهل هي صالحة للإستخدام وفعالة أم تم اختراقها من قبل موظفي المنشأة وأن يقوم المدقق الداخلي بإدخال تعديلات وتحسينات مستمرة على نظام الرقابة الداخلي بما يتناسب مع التطورات المتسارعة التي تحدث في البيئات المحيطة سواء التكنولوجية أو المالية وتطور أساليب الغش والأحتيال .

حازم صلاح محمد
محاسب قانونى – مدقق داخلى

ومن هنا يبرز دور المدقق الداخلي من خلال تفاعله وتقييمه المستمر لنظم الرقابة الداخلية كمحور أساسى وهام فى تحقيق الرقابة المنشودة المتجددة والمتوافقة مع الاحداث المتلاحقة فى شتى المجالات التى يمر بها العالم والتفاعل المستمر معها بما يحقق أهداف المنشأة والحفاظ على أصولها.

الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات فى الأسواق الناشئة
Corporate Social Responsibility Reporting in Emerging Markets

تحاول الأسواق الناشئة فى العديد من دولنا العربية متابعة عالم الأعمال فى البلدان الغربية المتقدمة فى محاولات جاهدة لجذب المزيد من الإستثمارات وتوفير الشفافية للمتعاملين وأصحاب المصالح وحماية صغار المستثمرين. إنطلاقاً من هذه الجهود المبذولة صوب تطوير قواعد التعامل فى أسواق المال ظهرت مجموعة من المفاهيم المستحدثة منها ضرورة إلتزام الشركات بمجموعة من قواعد الحوكمة Corporate Governance التى تسعى إلى حماية المساهمين والمتعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح من تصرفات مجالس الإدارات.

ويعتبر الإعداد السليم لمجالس إدارة الشركات من أهم العوامل التي تؤدي إلي تحسين إدارة الشركات وزيادة قدرتها علي جذب الإستثمارات الجديدة لها، و يجب علي المديرين أن يكون لديهم الدراية الكافية عن مفهوم حوكمة الشركات وعن المبادئ والإجراءات التي تضمن التطبيق السليم له ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون وجود تدريب متخصص لهم يوضح أهمية الحوكمة وأثرها علي أدائهم وأداء الشركة وأثرها بالتالي علي سوق المال وزيادة ثقة المستثمرين به لما يحققه المفهوم من زيادة في الأفصاح والشفافية. من أهم المبادرات فى هذا الشأن ما صدر فى فبراير عام ٢٠٠٦ عن قيام مركز التمويل الدولى بدبى بإنشاء معهد لحوكمة الشركات فى محاولة للترويج وإقناع الشركات بضرورة الإلتزام بمجموعة القواعد الحاكمة للشركات من أجل تحقيق إدارة وأداء أفضل للشركات، ويمتد الدعم الذى يقدمه هذا المعهد ليشمل الشركات بدول مجلس التعاون الخليجى. كذلك قامت هيئة قطر للأسواق المالية فى فبراير ٢٠٠٩ باعتماد نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية، وبحيث تلتزم الشركات بتطبيق متطلبات هذا النظام. ولعل خير دليل على مساندة الشركات فى قطر ونشر التوعية بين المديرين والشركات هو إنشاء المجلس القطرى للحوكمة والذى يعمل على تنمية المهارات الإدارية للمديرين داخل الشركات نظراً لأن الإعداد السليم لمجالس إدارة الشركات يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلي تحسين إدارة الشركات وزيادة قدرتها علي جذب الإستثمارات الجديدة لها ، ولكي يتحقق ذلك ، يجب علي المديرين أن يكون لديهم الدراية الكافية عن مفهوم حوكمة الشركات وعن المبادئ والإجراءات التي تضمن التطبيق السليم له ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون وجود تدريب متخصص لهم يوضح أهمية الحوكمة وأثرها علي أدائهم وأداء الشركة وأثرها بالتالي علي سوق المال وزيادة ثقة المستثمرين به لما يحققه المفهوم من زيادة في الإفصاح والشفافية. هذا، وقد بدأ جنى ثمار هذا الجهد من ظهور مؤشرات إيجابية تؤكد على قيام العديد من الشركات فى أسواق المال الناشئة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن باتباع والإفصاح عن قواعد حوكمة الشركات التى يتم الإلتزام بها.

يظهر جلياً فى الوقت الراهن مفهوماً آخر وهو «المسؤلية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility والذى يعد من من أهم المفاهيم التي يتم تداولها في أوساط المال والأعمال حول العالم، وبحيث يكون للشركات فى مجال القطاع الخاص دوراً فى التنمية المستدامة Sustainable Development وبما ينعكس على تطوير النشاط الإقتصادى ومن ثم إحداث التطوير المجتمعى. ومما لا شك فيه فإن تفعيل قواعد حوكمة الشركات يساعد عاى الأفلتزتم بالإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات والتى تعد من أهم الخطوات نحو توفير مزيد من الشفافية، بحيث أن الأمر لم يعد يقتصر على قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية فقط بل تعداها ليتم الإفصاح عن معلومات لا تقل أهمية عنها، وبحيث يجب على الشركات توفير معلومات عن:

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين
- معلومات مالية وتشغيلية
- معلومات عن مجلس الإدارة و الإدارة العليا
- أخلاقيات العمل والمسئولية الإجتماعية.
- حماية البيئة
- حقوق العاملين
- خدمة المجتمع
- العملاء والمنتج

وجميع هذه المعلومات تساعد المستثمرين والهيئات الحكومية وأصحاب المصالح من الحكم على أداء الشركات. وبالنظر إلى التجارب العربية فى مجال التزام الشركات بالمسئولية الإجتماعية تبرز المبادرة السعودية فى فبراير ٢٠٠٨ حيث اعلنت الهيئة السعودية العامة للاستثمار عن اطلاق جائزة سنوية للمسؤلية الاجتماعية، وذلك في خطوة منها لتشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات التي تساهم في إثراء القيمة البشرية والاجتماعية وتؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية. وبحيث يجب على الشركات ان تلعب دورا وطنيا جوهريا في سياق مسؤليتها الاجتماعية من أجل تعزيز القيم الاجتماعية والبشرية، الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية للمجتمعات والأمم بأكملها، وذلك إيماناً من الهيئة العامة للاستثمار بأن الشركات عندما تراعي الاحتياجات الاجتماعية والبيئية للمجتمعات التي تعمل فيها، فإنها بذلك تراعي العوامل التي يمكن أن تؤثر على قدرتها التنافسية.

كذلك أطلقت وزارة الإستثمار فى مصر فى مارس ٢٠١٠ مؤشراً يطلق عليه «مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات» لتكون بذلك أول دولة عربية وأفريقية تقوم بتطبيق هذا المؤشر والثانية على المستوى العالمي، وبحيث

د.طـــارق حسنين
استاذ المحاسبة المشارك
كلية التجارة، جامعة القاهرة

يندرج تحت المؤشر الجديد أفضل ٣٠ شركة مقيدة بالبورصة وتساهم فى المسئولية المجتمعية، ولا شك أن الإعلان عن هذه الشركات سيساهم في زيادة روح المنافسة بين الشركات في إطار احترام قواعد المسئولية الاجتماعية للشركات بقواعدها الأربعة احترام حقوق البيئة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حقوق العاملين، البعد عن أي معاملات بها شبهة فساد. من ثم، فإن أي شركة تسعى للانطلاق وتحقيق الأرباح لابد أن تسعى لأن يكون لها قبول مجتمعي وذلك من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم المسئولية الاجتماعية للشركات، وبحيث يصبح على الشركات المقيدة بالبورصة الإفصاح عن أدائها في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات وذلك بالإضافة إلى ما تقوم به من إفصاح عن قوائمها المالية.

إن ترتيب الشركات فى البورصات المحلية والعالمية سيكون على أساس مدى تطبيقها لممارسات الحوكمة وحماية البيئة وحقوق العاملين والمسئولية الإجتماعية. وبحيث يقيس المؤشر المقترح للمسئولية الإجتماعية حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل تطوعى أى اختيارى عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الإجتماعية، وسوف تكون هذه البيانات التي تفصح عنها الشركات هي المرجعية الوحيدة في قياس المؤشر.

وفى ظل عالم سريع التغير فما زلنا بانتظار المزيد من التطورات فى علم المحاسبة لتلبية التغيرات المجتمعية والإقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة، وبحيث يتم تطوير مؤشرات لما يجب أن تقوم الشركات بالإفصاح عنه.

مقـــالات

الشيكات المصرفية وأهميتها الاقتصادية

نضـــال أحمـــد الخـــولي

تعتبر الشيكات المصرفية من أهم الأوراق التجارية التي يتم تداولها في الأوساط التجارية، ويتمتع بقبول واسع دوناً عن باقي الأوراق التجارية، وقد اكتسب الشيك تلك الثقة الكبيرة التي يشتهر بها بفعل القيمة القانونية التي تمنحها له قوانين العقوبات في معظم دول العالم والتي تجرّم كل من يصدر شيكاً بدون رصيد أو حتى بطريقة تمنع صرفه، ولم تكتسب أيٌ من الأوراق التجارية الأخرى تلك الدرجة من القيمة القانونية، مما أدى إلى خلق حالة من الثقافة العامة لدى غالبية القطاعات التجارية تتمثل في اعتمادها على الشيكات المصرفية لغايات ائتمانية، وامتد الأمر إلى البنوك والمؤسسات المالية والتي أصبحت تعتمد على ضمانات الشيكات أكثر من اعتمادها على اتفاقيات القروض المصرفية.

وكان قانون التجارة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ قد تضمن في المواد المتعلقة بالشيكات المصرفية المادة رقم ٥٨٠ والتي تنص على أن الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه، وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن، وإذا قُدّم الشيك قبل اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره، وَجَب وفاؤه في يوم تقديمه، وقد كان من المفترض أن يبدأ تطبيق تلك المادة بدءاً من منتصف شهر مايو ٢٠١٠، إلا أنّ المشرع ارتأى تعديل تلك المادة قبل بدء سريانها، لما وجد من صعوبة في التطبيق نظراً لاعتماد العديد من القطاعات التجارية والاقتصادية على الشيك كأداة تداول رئيسية تغطي غالبية التعاملات اليومية.

خيراً فعل المُشرّع بتعديل المادة ٥٨٠ من القانون التجاري، فليس من السهل تغيير تلك الثقافة في يوم وليلة، أو بمجرد إصدار تشريع قانوني، حيث أنّ البديل العملي غير متوفر، فالبديل الوحيد للشيك هو الكمبيالة، لكنها تفتقر إلى الغطاء القانوني القوي الذي يحمي الشيك، من حيث عدم وجود مسؤولية جنائية في حالة عدم الوفاء بها في موعدها، كما أنّ إجراءاتها القضائية قد تمتد إلى أشهر طويلة، وقد تحتاج إلى شهود نفي أو إثبات، مما يضيف شكوكاً حول مدى إمكانية تحصيل الحقوق من خلالها، والاهم من كل هذا أنّ كثيراً من الأوساط التجارية تجهل مفهوم التعامل بالكمبيالة.

حتى في الدول التي تنص قوانينها منذ عشرات السنين على أنّ الشيك اداء وفاء، وانه واجب الاداء بمجرد الاطلاع، لازال الشيك هو اداة ائتمان رئيسية لا غنى عنها، والسبب أنّه لا يوجد بديل يمنح ذات الدرجة من الموثوقية والحماية القانونية، وعليه؛ فإن إصدار التشريعات لا يكفي، بل الأمر بحاجة لحزمة من الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الثقافة السائدة، وإلى خلق أدوات بديلة يمكن للقطاعات التجارية والاقتصادية التعود على استعمالها بديلاً عن الشيك.

إنّ المسؤولية هنا لا تقع على عاتق المؤسسات الرسمية والتشريعية، بل المسؤولية الاكبر تقع على عاتق القطاع المصرفي الذي يجب عليه العمل على تطوير أدوات يمكن للعملاء استخدامها لتقديمها كأدوات ائتمان، مثل تطوير إصدار الكمبيالات من خلال تلك البنوك، والتي تكسبها قدراً اكبر من الموثوقية، كما أنّ البنوك يجب أن تكون أول من يتوقف عن استخدام الشيكات لضمان قروضها الممنوحة للعملاء، فكيف يُتوقع من العملاء عدم استخدام الشيكات كأداة ائتمان في الوقت الذي تعتمد عليه أكبر مؤسسات الائتمان!

ومن الطريف أن نعلم بأنّ النية تتجه في بريطانيا حالياً إلى إلغاء التعامل بالشيكات نهائياً بحلول عام ٢٠١٨، نظراً لضعف التعامل بها خلال العشرين سنة الماضية! حيث انخفض حجم التداول بالشيكات بأكثر من ٦٠٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠! وقد يكون مصير الشيك في بريطانيا أحد متاحفها العريقة!

إن أحجام التعامل بالشيكات المصرفية في دولة قطر آخذة في التزايد، نظراً للطفرة الاقتصادية غير المسبوقة، وبذلك يجب أن يتم تطوير الأنظمة والقوانين التي تحكم تداولها، وفي الوقت ذاته يجب أن يتم استثمار الوقت القادم في تغيير الثقافة السائدة وتطوير أدوات جديدة، لنصل إلى مرحلة يمكن معها تطبيق التعريف القانوني للشيك كأداة وفاء فقط.

صيغ DuPont لمعدل العائد على حقوق الملكية

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية احد النسب المالية المهمة في قياس العائد على رأس المال الذي يقدمه اصحاب الشركة متمثلاً بالاسهم العادية او الاسهم العادية والممتازة معاً اذا كانت قوانين البلاد تسمح بوجود الاسهم الممتازة.ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية كما هو معروف بالنسبة الاتية:

معدل العائد على حقوق الملكية=صافي الدخل بعد الضرائب \ مجموع حقوق الملكية.

ان هذا المعدل يبين كيفية استخدام رأس المال في توليد الدخل، بمعنى ان هذا المعدل يجيب عن تساؤل اساسي هو : كيف استخدمت ادارة الشركة رأس المال الذي قدمه ملاكها في توليد العائد او الدخل؟

صيغة مضاعف حقوق الملكية:

لقد تم اجراء تحليل اضافي لمعدل العائد على حقوق الملكية يطلق عليه DuPont Analysis حيث وضعت صيغة اخرى لهذا المعدل هي:

معدل العائد على حقوق الملكية=(صافي الدخل بعد الضرائب \ المبيعات)×(المبيعات \ مجموع الاصول)×(مجموع الاصول \ حقوق الملكية)

تسمى هذه الصيغة بصيغة مضاعف حقوق الملكية لانها تمثل علاقة بين نسبة صافي الربح الى المبيعات ومعدل دوران الاصول ومضاعف حقوق الملكية.ان السبب في تقديم هذه المعادلة الجديدة هو وجود رغبة من قبل الملاك والمحللين الماليين لمعرفة العامل الاكثر تأثيراً في معدل العائد على حقوق الملكية.فالارباح تتولد من المبيعات التي هي حصيلة عمليات تشغيل الاصول، وبالتالي فان ملاك الشركة يرغبون بمعرفة مقدار الارباح التي تولدت من المبيعات الناتجة عن تشغيل الاصول التي تم تمويلها من قبلهم لكي يحددوا فيما اذا كانت هناك جدوى من تمويل هذه الاصول وتشغيل المشروع. من جهة اخرى، فان هذه الصيغة تقدم تفسيراً متكاملاً الى حد كبير في تقييم اداء قسم المبيعات (التسويق) من خلال نسبة صافي الربح واداء قسم الانتاج من خلال معدل دوران الاصول. ومن هنا يمكن تشخيص نقاط القوة والضعف في اداء هذين القسمين الاكثر اهمية في توليد الارباح.

صيغة DuPont الموسعة:

تسمى هذه الصيغة مضاعف الرافعة التمويلية لانه تمت اضافة حقوق اصحاب رأس المال المقترض والتي تتمثل بالفوائد التي تدفعها الشركة لهم.كما تمت اضافة حقوق الدولة المتمثلة بمعدل الضريبة المفروض على الشركات.والصيغة هي:

معدل العائد على حقوق الملكية= {(صافي الدخل قبل الضرائب \ المبيعات)×(المبيعات \ مجموع الاصول) -(مصروف الفائدة \ مجموع الاصول)} ×(مجموع الاصول \ حقوق الملكية)×(١- معدل الضريبة)

في هذه الصيغة فأن التغير في معدل العائد سيعزى الى عدة عوامل:

١- المبيعات ، ٢- الاصول

٣- سعر الفائدة ، ٤- معدل الضريبة

هذه العوامل الاربعة ستؤثر في توليد الارباح التي ستحققها الشركة وكذلك توزيع هذه الارباح على المشاركين وهم المقرضون والحكومة ومقدارالارباح المتبقية للملاك الشركة.ان هذه المعادلة الموسعة تبين اثر الرافعة التمويلية التي يقصد منها توضيح اثر رأس المال المقترض على ارباح الشركة وما يقتطع من هذه الارباح بشكل فوائد على هذه القروض، وبالتالي فنها تمثل مقياس للمخاطر الناتجة عن التمويل من خلال القروض.

ان صيغ DuPont لمعدل العائد على حقوق الملكية تمثل تحليلاً مهما بالنسبة للادارة والمحللين الماليين واصحاب رأس المال وكذلك مدققي الحسابات لانها توفر معلومات مهمة حول ربحية المشروع واثر ذلك على اسعار الاسهم وقيمة الشركة في السوق واحتمالية تعرض هذه الشركة الى مخاطر عدم الاستمرار في عملها وخاصة مخاطر الرافعة التمويلية.

المحاسب القانوني
د.معاوية كريم شاكر العاني
قسم المحاسبة-الجامعة الخليجية-مملكة البحرين

ما بين المؤتمر الأول للتدقيق الداخلي والملتقى الأول للمحاسبين

عُقد في الاونة الاخيرة الملتقى الأول للمحاسبين والذي نظمته جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ومن قبل عُقد المؤتمر الوطني الأول للمدققين الداخليين والذي نظمته الجمعية العلمية للمحاسبة ، وبين ذاك الملتقى والمؤتمر دلالات واضحة على اهمية ترسيخ دور مهنة المحاسبة والتدقيق في ظل هذا التقدم في التنمية الاقتصادية لشتى المجالات والتى يشهدها الاقتصاد الوطني .

فمما لا شك فيه انه مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر ومع زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسئوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق اهدافها وفضلاً عن تعقد المشاكل الادارية الناتجة عن تنوع نشاطها وفروعها وزيادة حجم اعمالها فكانت الرقابة الداخلية امراً حتمياً تقتضيه الادارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة .

وإذا ما تطرقنا إلى المؤتمر الوطني الاول للمدققين الداخليين والذي اكد فيها المسئولين والمشاركين على اهمية دور التدقيق الداخلي من دور اساسي من خلال تقديم الاستشارات والدعم المطلوب لمتخذي القرار في اي شركة بما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق استراتيجيات واهداف الشركات من خلال تلك التوصيات كذلك في ظل اهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات الرشيدة نجد اهمية دور التدقيق الداخلي ومن النقاط الهامة في المؤتمر هو مناقشة اهم الصعوبات التي تعوق المدقق الداخلي عن اداء عمله باستقلالية عن الادارات التنفيذية .

كذلك بيان الفلسفة الجديدة لعمل المدققين بأن يكونوا قيمة مضافة داخل المؤسسات من خلال التحليل الموضوعي وتقديم الإرشاد والتوجيه للإدارات المختلفة

وهنا مع المتغيرات العصرية في مجال تكنولوجيا المعلومات يقع عبء على المدقق الداخلي بتطوير نفسه لمواكبة تلك المتغيرات والذي يصب لمساعدة المنشأة الاقتصادية أولاً وإجمالياً على الاقتصاد القومي .

ونشير هنا إلى أهمية التفريق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فالتدقيق الخارجي لا يدخل في التفاصيل بل عادة ما يقوم بمراجعة المؤسسة قبل إعداد القوائم المالية سواء النصف سنوية أو السنوية والتي تكون من إعداد إدارة المؤسسة وهنا لا يمكن إبداء الحكم المطلق على دقة وصحة تلك البيانات بينما المدقق الداخلي هو موظف بالمؤسسة وبحكم وجوده الدائم يطلع على التفاصيل اليومية وبالتالي في ظل الاستقلالية والموضوعية يكون خط دفاعي هام لحماية أصول المنشأة من اي تلاعب او غش كذلك التأكد من دقة البيانات المالية المسجلة والرقابة على استخدام الموارد المتاحة على زيادة الكفاية الانتاجية للمنشأة .

وكان الانعقاد والمؤتمر الاول للمحاسبين في دولة قطر والذي اقامته جمعية المحاسبين القانونيين القطرية استكمالاً لتلك السلسلة من الندوات والمؤتمرات المتخصصة بما يعود بالنفع لرفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة ونشر الوعي المحاسبي في الدولة ومواكبتها لأحداث التنمية الاقتصادية .

وفي هذا المجال أشير إلى بعض الملاحظات والتي كنت قد سردتها في أحد ابحاثي حول تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر (التحديات والتطلعات) بشأن قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات بقطر اذكر منها:

١. فيما يتعلق بسجلات المحاسبين حيث يوجد العديد من السجلات وهي أربعة أنواع فتجد أن هناك سجل خاص بالمحاسبين القانونيين الذين توقفوا عن ممارسة المهنة وهو لا ضرورة له ، وكذلك سجل خاص بالمحاسبين القانونيين المتدربين وهو أيضاً لا ضرورة له حيث لم يصبح المحاسب بعد له حق فى اعداد الميزانيات والتقارير وكذلك وجود سجل مستقل لمكاتب المحاسبة العاملة فلماذا لم يتم إدراجه مع السجل العام للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة .

٢. نجد أن القانون أتاح إمكانية تأسيس شركة تضامن لمزاولة المهنة فقد أجاز المادة (٨) للقطريين من غير المحاسبين القانونيين تأسيس شركات لمزاولة المهنة بالاشتراك مع المحاسبين القطريين أو غير القطريين مع اشتراط أن يكون المدير من المحاسبين القانونيين المقيدين في سجل المشتغلين وهنا نجد أن تأسيس غير المحاسب القانوني المرخص شركات لمزاولة المهنة يحد من مستوى المهنة فتتحول المهنة إلى وسيلة للتجارة دون النظر إلى مؤهلات ومستوى العاملين .

٣. في المادة (٢٢) من القانون نجده حدد مجال عمال المحاسب القانوني وإجراءات العمل بشكل تفصيلي ونرى أنه يمكن الإشارة إلى عمله في إطار معايير المراجعة وإتباع أصول وإجراءات المراجعة .

وفي هذا الصدد يجب أن نشيد بهذه السلسلة من المؤتمرات والملتقيات والندوات والتي تقوم بها الجمعية العلمية للمحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين بجهود من الدكتور خالد الخاطر رئيس الجمعية ، فمما لا شك فيه ان تلك الجهود تصب في صالح المهنة وبالتالي خدمة المؤسسات الاقتصادية لتوفير البيانات الملائمة والتي تساعد متخذي القرارات الاقتصادية في شتى المجالات والانشطة بالدولة .

محاسب قانوني
خالد اسماعيل على

Monitoring Fraud and corruption

Prepared by: **Dr. Obeid Ahmed**

Introduction:

War against fraud is the most complex and difficult war in this world. It is the longest war that you can not win it but you have to monitor it because it deals with the human nature. It addresses every fraud perpetrators believes, the way he/she brought up and how much he/she has been influenced by the culture and the environment around him/her. It is a common war that its impact touches every country, organization, both in the public and private sectors, and individuals within these organizations. The most effective weapon for such war are individuals' believes, culture and rules of conduct.
Due to fraud far reaching impact, the tone for monitoring fraud starts from the top of the hierarchy down to every individual. Professional framework for monitoring fraud involves several aspects:

- Legislative/regulatory.
- Professional.
- Legal.

Definition:

Fraud and corruption have negatively impacted organizations in various aspects, including financial, reputation, and social. Both fraud and corruption are characterized by intentional deception or misrepresentation.
Australian Auditing Standard AUS 210, (2004) defines fraud as "an intentional act by one or more individuals among management, those charged with governance, employees, or third parties, involving the use of deception to obtain an unjust or illegal advantage." (AUS 210, para. .06).
AUS 210 continues by stating that there are two types of intentional misstatements relevant to the auditor. Firstly, there are misstatements that result from fraudulent financial reporting and secondly, there are misstatements that result from misappropriation of assets.
However, the opportunity is the key to the perpetrator to commit fraud and corruption. Also, it is the focal issue for formulating fraud and corruption monitoring program. Opportunity represents the ability to commit fraud and corruption that not be detected. Opportunity is created by:

- Weak internal control systems.
- Poor management.
- Lack of Board of Directors supervision.
- Use of ones position and authority to override controls.
- Inadequate procedures to detect fraudulent activities.

Fraud can be committed by an employee at any level within an organization, as well as by those outside the organization. Fraud takes various forms such as:

- Stealing and adjusting the records in case of cash, supplies, inventory, equipment and information.
- Stealing cash before it is recorded in the books.
- Paying for goods and services not received and paying higher prices for the goods and services.
- Overstating assets or revenues or understating liabilities and expenses on the financial statements.
- Giving and receiving bribes.
- Undisclosed personal economic interest in a transaction that has negative impact on the organization.
- Reporting false information to reduce taxes.

Monitoring Fraud:

The Professional Framework for fraud provides the basis and guidance for monitoring fraud. It defines clearly the roles and responsibilities of all the parties involved in fighting fraud. It mandates that management should maintain adequate internal control systems that deter and discover illegal transactions. Internal auditors can assist management by reviewing and evaluating the adequacy of these control systems. Furthermore, boards of directors play an important role in supervising fraud. Moreover, audit committee is considered as an independent eyes and ears of investors and stakeholders and it:

- Evaluates management's identification of fraud risk, and implementation of antifraud measures.
- Supports internal auditing.
- Oversees senor management compliance with appropriate financial reporting.
- Prevents senior management's override of controls.

An effective monitoring program for fraud includes, among other things, the following:

- Company ethics policy which represents the tone from senior management.
- Fraud awareness that ensures understanding the nature, causes and characteristics of fraud.
- Fraud risk assessment that ensures evaluating the various types of fraud.
- Ongoing reviews that are conducted by an internal audit activity that considers fraud risk in every audit.
- Prevention and detection that represent efforts taken to reduce opportunities for fraud and corruption to occur and persuading individuals not to commit fraud and corruption because of the likelihood of detection and punishment.
- Investigation and persecution that represent the procedures and resources to fully investigate and report a suspected fraud and corruption event for prosecution.

بداية صغيرة مشروع متوسط أم شركة كبيرة؟

مهما كان الحجم، فإن الخليجي يساعد أعمالك على النمو.

سواء كانت أعمالك تجارية، مع القطاع الحكومي أم إذا كنت من مزودي الخدمات:
أيا كان حجم أعمالك فإن نجاحك يعتمد على اختيارك للبنك المناسب لتمويل مشاريعك.

اتصل الآن بالخليجي للأعمال المصرفية ٤٩٤ ٠٠٠٠ و فريقنا المتخصص سيقدم لك حلولا مبتكرة
و مستوى عال من الخدمات التي نوصلها إليك مباشرة.

لنعمل معاً.

الخليجي al khaliji

بنك الجيل القادم

مفهوم الربح والخسارة في القرآن الكريم

د. زهير عمرو دردر

مفهوم الربح والخسارة في بيئة الأعمال تعني العائد من استخدام راس المال . وفي لغة الرياضيات يمثل الفرق بين المبيعات وتكلفة المبيعات . أي نتيجة عمليات المشروع (بمختلف صوره – صناعي أو تجاري أو خدمي) تتحدد بصورة إجمالية بالفرق بين المبيعات وتكلفة المبيعات . وتتمثل تكلفة المبيعات بصورة ما في تكلفة المشتريات وبذلك فإن المصطلحات المستخدمة للوصول إلى الربح المحاسبي هي المبيعات (ناتجة عن عملية البيع) والمشتريات (ناتجة عن عملية الشراء) وهذه العمليات بمجملها تسمى «تجارة» ومعنى التجارة هي البيع و الشراء، أو المبادلة بين الطرفين (البائع و المشتري) فيما يحتاجان إليه من سلع تجارية (للمشتري) و ثمن مقدر (للبائع) أو الربح مما اتجر به . وقد وردت كلمة « تجارة » على مستوى الجذر في القرآن الكريم ٧ مرات (البقرة ٢٨٢) ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة ﴾ – (النساء ٢٩) ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراضى﴾ – (التوبة ٢٤) ﴿ وتجارة تخشون كسادها﴾ – (النور ٣٧) ﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله﴾ – (فاطر ٢٩) ﴿ يرجون تجارة لن تبور ﴾ – (الصف ١٠) ﴿ هل أدلكم علي تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴾ – (الجمعة ١١) ﴿ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة﴾ .

والآيات التي وردت في التجارة نوعان ، نوع لوصف التجارة المعروفة والمتداولة بين الناس ، ونوع يوصف التجارة مع الخالق ويعني التجارة المجازية ، لأن التجارة في عرف الناس و عاداتهم هي كائنة بينهم فقط ، ولم يتصوروا وجودها بين الخالق و المخلوق مع أن هناك وجه الشبه بين التجارتين ، حيث توجد المبادلة في كليهما . ومما دل علي هذا النوع من التجارة بين الخالق عز وجل والمخلوق ما ورد في الآية (١١١ من سورة التوبة) فقد قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

فمن الآية الكريمة يمكننا استخلاص الأركان الرئيسية لعملية التبادل وهي مفصلة بالجدول التالي:

البيان	التجارة مع الخالق	التجارة مع المخلوق
المشتري	الله عز وجل	الطرف الاول
البائع	المؤمنون	الطرف الثاني
بضاعة البائع	الانفس والاموال	سلع او خدمات
بضاعة المشتري	الجنة	سلع او خدمات
المكان	الارض – الجنة	الارض
الزمان	حياة الدنيا – الاخرة	حياة الدنيا

ويمكن عرض نتيجة هذه الصفقة في الجدول التالي :

البيان	التجارة مع الخالق	التجارة مع المخلوق
الرابح	المؤمنون	الطرف الأول أو الطرف الثاني
احتمال تحقق الربح	١٠٠٪	٥٠٪
تقييم الصفقة	١- لا يوجد خاسر في الصفة . ٢- الربح مضمون للمؤمنين . ٢- الربح دائم وهو الخلود في جنة النعيم .	١- قد يخسر الطرفان في ظل ظروف عدم التاكد. ٢- احتمال الربح والخسارة متساويان ٥٠٪ لكل طرف . ٢- الربح إذا تحقق لا يدوم ويزول بفناء احد الطرفين .

فهل لنا أن نقف لنتفكر قليلاً في مفهوم الربح الحقيقي الذي يجب أن نسعي لتحقيقه في هذه الحياة الدنيا . ومن الجدير بالذكر هنا أن كلمة الربح وردت مرة واحدة فقط في القرآن الكريم (سورة البقرة – الآية ١٦) إذ قال عز من قائل ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدي فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين﴾ . فالتجارة هنا مستعارة لأعمالهم ، وبذلك نجد وجه الشبه في العائد من التجارة وهو الربح والعائد من العمل الصالح هو الثواب بالمغفرة والجنة. إلا أن الخسارة ككلمة على مستوى الجذر وردت في القرآن ٦٥ مرة . وحدد فيها الله عز وجل صور الخاسرين، حيث ذكر منهم ﴿ الذين آمنوا بالباطل وكفروا بالله – الذين ألهتهم أموالهم وأولادهم عن ذكر الله – الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض – وحزب الشيطان – والذين استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة – والذين كفروا بآيات الله ﴾ .

ولا يفوتنا هنا أن نعرض مكونات معادلة الربح والخسارة وهما المبيعات والمشتريات ، وقد جاءت كلمة «شراء» في القرآن الكريم ٢٥ مرة في السور التالية : (البقرة – ١٧، ١٧٤، ١٠٢، ٩٠، ٨٦، ٧٩، ٤١، ١٦، ٢٠٧، ٥) (آل عمران – ١٩٩، ١٧٨، ١٧٧، ٧٧) (النساء – ٧٤، ٤٤) (المائدة – ١٠٦، ٤٤) (التوبة – ١١١، ٩) (يوسف – ٩٥، ٢١) النحل – ٩٥) (لقمان – ٩) مع ملاحظة تكرر الكلمة في بعض الآيات مرتين مثل الآية ١٠٢ من سورة البقرة والآية ١٧٨ سورة آل عمران وبذلك يصبح عدد تكرار الكلمة ٢٥ مرة .

وتكررت كلمة بيع ٦ مرات (البقرة ٢٥٤ ، ٢٧٥ ، – إبراهيم ٣١ – النور ٣٧ – الجمعة ٩) . ونلاحظ أن باع واشترى كلمتان إحداهما عكس الأخرى .. ومع ذلك فإن بعض التغيير في إحدى الكلمتين يجعلها تدل علي معنى الأخرى المناقض لمعناها : فكلمة (باع) إذا أصبحت (ابتاع) دلت علي عكس البيع وهو الشراء، تقول ابتاع شيئا أي اشتري ذلك الشيء. وكلمة (اشترى) إذا تحولت إلي كلمة (شرى) أصبح معناها (باع)، أي عكس كلمة (اشترى) ، هذا في اللغة العربية ويوجد هذا المعني في آيات قرآنية أيضا. يقول تعالي في سورة يوسف ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ..» أي أنهم باعوه بثمن بخس ، ويقول عن ذلك الذي اشتري﴿٢٠﴾ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ .. ﴾ (يوسف ٢٠ – ٢١).

والسؤال هنا لماذا استعمل الله عز وجل هذه الكلمة (التجارة) ؟

فالجواب قد يكون والله اعلم لما للتجارة من منفعة يسعى الكثير إلي تحقيقها لاعتقادهم بأنها أقصر الطرق لتحقيق الأرباح وضمان استمراره وبذلك يمكن تشبيهه بالعمل الصالح ، كما وصف الله عز وجل بأن التجارة تنجي من عذاب أليم ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ على تجارة تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (الصف الآية ١٠). وكلنا نعلم أن التجارة ليس من شانها ذلك ولكنها كانت استعارة مجازية عن العمل الصالح الذي ينجي من العذاب . كما أن استخدام هذه الكلمة يدل علي أن العرب في ذلك الزمان يفهمون جيداً معني كلمة تجارة وهي بذلك أقوى وأشد تأثيرا على السامعين لما تحتله التجارة من مكانة بين العرب .

فاللهم اجعلنا من الرابحين وأبعد عنا الخسارة في الدارين ، وألهمنا اللهم فهم معاني كتابك الحكيم.

مراقبة جودة الأداء المهني صمام أمان لأداء المحاسبين القانونيين

يوسف محمد المبارك
محاسب قانوني و مستشار مالي

يهدف برنامج مراقبة جودة الأداء المهني إلى التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بمعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية والأنظمة والتعليمات الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة وذلك بغرض تحسين مستوى الأداء المهني للمحاسب القانوني، واستمرارية الأداء المهني الجيد، وزيادة فعالية الخدمات المهنية، وزيادة الثقة بها.

وقد سعى عدد من الدول لتنفيذ برنامج لمراقبة جودة أداء مكاتب المحاسبة ومنها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. كما قام جهاز أبوظبي للمحاسبة م بفحص عدد من تقارير مراجعي الحسابات للجهات الخاضعة لمراقبة الجهاز. وشرعت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بتكليف من وزارة الأعمال والتجارة بالعمل على إعداد برنامج لمراقبة جودة الأداء المهني في شركات ومكاتب المحاسبة، ويُأمل أن يتم العمل به قريبا. ويتكون برنامج مراقبة جودة الأداء المهني من العناصر الرئيسة التالية :

- تحديد الجهة المناط بها مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة.
- إعداد واعتماد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة.
- تطوير دليل الرقابة النوعية للمساعدة على تطبيق معايير الرقابة النوعية.
- إعداد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة.
- إعداد دليل الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكتب المحاسبة.
- تنفيذ الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة.
- ويبين ما يلي إيضاحاً لكل عنصر من العناصر المذكورة.

أولاً : تحديد الجهة المناط بها مراقبة جودة الأداء المهني

ينطوي هذا على إنشاء جهة تعنى بالأمور ذات الصلة بمراقبة جودة الأداء ومنها:

- اعتماد معايير الرقابة النوعية ومتابعة تطبيقها.
- إعداد وتنفيذ وتطوير برنامج مراقبة جودة الأداء.
- الإشراف على تنفيذ أعمال الفحص، ومتابعة الإجراءات التصحيحية التي تتخذها مكاتب المحاسبة.

ثانياً : إعداد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة

تعتبر معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة حيث تشمل ما يلي:

- تعريف الرقابة النوعية وهدفها ونطاقها.
- تحديد أهداف معايير الرقابة النوعية ومسئولية الالتزام بها.
- تبيان عناصر الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة والتي تشمل: الاستقلال، تخصيص المساعدين للعمليات، المشورة، الإشراف، التوظيف، التطور المهني والتدريب لموظفي المكتب، تقويم اداء الموظفين وترقيتهم، قبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم، الالتزام بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه، الفحص الدوري الداخلي.
- تبيان العوامل الرئيسة الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم و تقييم الرقابة النوعية وتوثيق المكتب للرقابة النوعية .

ثالثاً : دليل الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة

يتضمن دليل الرقابة النوعية إرشادات وإجراءات ونماذج تسترشد بها مكاتب المحاسبة في إعداد أدلة رقابة نوعية داخلية تساعدها على تطبيق عناصر الرقابة النوعية وفقاً لمعايير الرقابة النوعية.

رابعاً : برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة

يشمل برنامج مراقبة جودة الأداء المهني عدداً من الأمور منها:

- تحديد الجهات المعنية بتنفيذ البرنامج، وبيان أهدافه ومتطلبات تنفيذه.
- تحديد أهداف الفحص، وأنواعه (الفحص السنوي/ الفحص الدوري).
- تحديد واجبات مكتب المحاسبة (تزويد الجهة ببيانات دورية، تطبيق رقابة نوعية ملائمة، قبول الفحص السنوي والفحص الدوري).

خامساً : دليل الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة

يتضمن هذا الدليل شرحاً لإجراءات الفحص التي يتعين على كل من فريق الفحص ومكاتب المحاسبة والجهات الأخرى المسئولة عن تنفيذ البرنامج الالتزام بها عند تنظيم وأداء الفحص الدوري، ويتكون الدليل من العناصر التالية :

- تحديد الإجراءات التنفيذية للفحص.
- تحديد التزامات الفاحص (السرية، الاستقلال، عدم تضارب المصالح، العناية المهنية اللازمة).
- تحديد الشروط الواجب توفرها في الفاحص.
- تبيان آلية تخطيط الفحص.
- تحديد اختبارات الفحص.
- تحديد حجم العينة وماهيتها والعوامل الواجب أخذها في الاعتبار عند اختيارها.
- تحديد مكونات تقرير الفحص والمدة الواجب تقديمه خلالها.

المحاسبة والحاسب الآلي

منى الكـــــواري

أصبح علم الحاسوب وعلم المحاسبة متلازمان ومتكاملان بسبب أن المحاسبة علم إجتماعي يتأثر بالمتغيرات الإجتماعية التي تطرأ عبر الأزمنة ومن أهم هذه المتغيرات المؤثرة هي تطورات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

ومن وظائف الحاسب الآلي : إدخال البيانات وفيها يتم إدخال البيانات إلى الحاسوب ليتم معالجتها فيرتبها ويبوبها ومن ثم يحولها إلى معلومات مفيدة عن طريق استخدام البرامج المختلفة، لتزويد المستفيد بالمعلومات التي يحتاجها بأشكال مختلفة ومتعددة.

ومن هنا يتضح لدينا أهمية البيانات والمعلومات في عملية صنع القرار لحل مشكلة معينة قد تواجه متخذ القرار في العمليات اليومية ، أو لوضع الخطط قصيرة أو طويلة المدى للمنشأة ، وقد يحتاج صانع القرار إلى تلك المعلومات لتجنب المخاطر التي قد تعترض المنشأة.

كما يمكن من خلال الحاسب الآلي تخزين البيانات و المعلومات في مكان آمن داخل الجهاز أو خارجه باستخدام وسائل التخزين المختلفة (مثال : الاسطوانه ، القرص الصلب الخارجي ، ... الخ) للرجوع إليها عند الحاجة.

ويتميز النظام المالي الآلي بالدقة العالية والسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية وغيرها، كما أنه يتميز بسرعة استرجاع المعلومات وقدرته الكبيرة على تخزين البيانات والمعلومات.

شركات البرمجيات قامت بإعداد كثير من البرامج المحاسبيه لخدمة الشركات والمنشآت الصغيرة والكبيرة وذلك بهدف تنظيم وضبط حساباتها وإعداد التقارير اليومية والمرحلية لأغراض الرقابة المالية داخل المنشأة.

وتنقسم هذه البرمجيات إلى عدة أنواع :

١- البرامج الجاهزه ، ويقصد بها البرامج التي يمكن استخدامها من قبل معظم الشركات والمنشآت مع إجراء بعض التعديلات عليها لتتلائم وطبيعة الشركة.

٢- البرامج الخاصة ، وهي تلك البرامج التي يتم تصميمها خصيصاً لمنشأة معينة أو قطاع معين مثل البنوك.

٣- البرامج الشاملة وهي البرامج التي تم تصميمها لتقوم بجميع الأنشطة للمنشأة ذات الطابع المالي.

٤- كما توجد برامج محددة ومصممه لأغراض معينه برامج المخزون أو الرواتب والأجور ... الخ.

امثلة على البرامج المحاسبيه :

١- Peach tree

٢- البازار

٣- Smacc4 accounting program

جمعية المحاسبين القطرية تستعد لإصدار دليل شامل

في إطار رسالة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية فى العمل على كل ما من شأنه النهوض والارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر، فإن الجمعية بصدد اصدار دليل شامل يحتوي على بيانات تفصيلية حديثة عن المحاسبين والمراجعين في دولة قطر باللغتين العربية والإنجليزية. وصرح الدكتور خالد الخاطر رئيس مجلس ادارة الجمعية بان الهدف هو تسهيل عملية التواصل بين المحاسبين والمراجعين من جهة وبينهم وبين المؤسسات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة بدولة قطر وبدول مجلس التعاون الخليجي وبالعالم الخارجي وحصر وتصنيف الخبرات المهنية والعلمية المتاحة لدى المحاسبين والمراجعين بدولة قطر بما يساعد على سهولة تبادلها وتوجيهها نحو المجالات الملائمة وتمكين المعنيين بمهنة المحاسبة والمراجعة سواء أكانوا أشخاصاً أو مؤسسات من الاستفادة من الإمكانيات العلمية والمهنية والتدريبية للمحاسبين والمراجعين في دولة قطر في إجراء الدراسات والأبحاث وتقديم الاستشارات التي تساعد على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وخدمة المجتمع.

وقال انه للتسجيل فى هذا الدليل يجب استيفاء الشروط التالية أن يكون حاصلاً على درجة علمية في مجال المحاسبة، أو خبرة عملية في المحاسبة والمراجعة لا تقل عن ٥ سنوات وبالنسبة لغير القطريين يجب أن يكون مقر العمل في داخل دولة قطر وشهادة إثبات عمل وتعبئة النموذج المخصص لهذا الغرض.

وحثت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية العاملين فى مهنة المحاسبة والمراجعة على التسجيل فى هذا الدليل وذلك حرصا على بيان الخبرات المهنية والعلمية لاستفادة المجتمع من هذه الخبرات فى مجال المهنة.

الملتقى الثانى للمحاسبين حول المحاسبة الحكومية

الملتقى الثاني للمحاسبين فى دولة قطر بعنوان «المحاسبة الحكومية فى دول مجلس التعاون والتحديات المعاصرة» وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٠ فى جامعة قطر فى تمام الساعة التاسعة صباحاً وسوف يشارك فى هذا الملتقى نخبة من الخبراء والمتخصصين من داخل وخارج دولة قطر.

ويأتى هذه الملتقى إمتدادا للملتقى الأول للمحاسبين الذى نظمته الجمعية بالتعاون مع مكتب برايس وتر هاوس كوبرز الملتقى الأول للمحاسبين في دولة قطر بعنوان» نحو مستقبل أفضل لمهنة المحاسبة في دولة قطر» وذلك يوم ٢٠٠٩/٥/٢١م في قاعة المؤتمرات في متحف الفن الإسلامي

ويهدف هذا الملتقى إلى نشر الوعى المحاسبى الحكومي فى دولة قطر والنهوض بالمهنة والارتقاء بها ويتناول الملتقى المحاور التالية :

١- التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي والإتجاهات الحديثة .

٢- دور أجهزة الرقابة في دول مجلس التعاون في تحسين الأداء في الجهات محل الرقابة .

٣- الحوكمة وعناصرها الأساسية في القطاع العام.

٤- تطبيقات المحاسبة الحكومية في دول المجلس .

٥- الموازنات العامة في النظام المحاسبي الحكومي.

٦- معايير المحاسبة الحكومية الدولية .

الترشيح لعضوية الهيئة الخليجية

أرسلت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطاب الى الجمعية بشان الترشيح لعضوية الجمعية العمومية للهيئة حيث تنص الفقرة (٢) من المادة (١٠) من النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن يكون من بين أعضاء الجمعية العمومية للهيئة . « ستة أعضاء من مواطني دول المجلس عن كل هيئة أو جمعية مهنية منوط بها مسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس، تنتخبهم الجمعية العمومية للجمعية أو الهيئة ، فإذا لم توجد جمعية أو هيئة مهنية ، ترشحهم الجهة المختصة في الدولة ، وفي جميع الأحوال يجب ان يكون من بين الاعضاء الستة أربعة على الأقل من الممارسين المرخص لهم ».

وستعقد الجمعية العمومية العادية للهيئة إجتماعها الخامس بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢م ،وسيتم خلال تلك الجمعية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضاء الجمعية الحاضرين الاجتماع. ونحيطكم علماً بأن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إختارت ممثليها في الجمعية العمومية للهيئة في إجتماع الجمعية العمومية الأول وذلك بتاريخ ٢٠١٠/٠٢/٢٨م والذي يحضره الأعضاء المسددين لإشتراك العضوية السنوي. وقد تمثل المرشحون فى الآتى :

١ – الاستاذ / فالح شنان العنزي
٢ – الاستاذ / صقر خالد الهاجري
٣ – الاستاذ / ناصر جار الله المري
٤ – الاستاذ / إبراهيم محمد يوسف الحاج عيد
٥ – الاستاذ / محمد الزبيدي بشير
٦ – الاستاذ / احمد سليمان حسن السيد

اجتماع رؤساء جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

استضافت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الاجتماع الأول لرؤساء جمعيات وهيئات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون يوم الخميس الموافق ١٨ مارس ٢٠١٠ بمقر الجمعية في وزارة الأعمال والتجارة وحضر الاجتماع كلا من

- سعادة الاستاذ عبدالعزيز الراشد رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
- الدكتور احمد بن عبدالله المغامس الامين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
- الأستاذ محمد الهاجرى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية
- الدكتور عبد الكريم الزرعونى رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين و مدققى الحسابات الاماراتية
- الأستاذ سالم الخصيبي عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين العمانية
- الأستاذ ميرزا المرزوق عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين البحرينية

واكد الدكتور الخاطر ان من اهم النقاط التي تم الاتفاق عليها في هذا الاجتماع الاول مايلي:

١. تنظيم اجتماع رؤساء الجمعيات والهيئات الخليجية بشكل دوري كل سنة لتوحيد الجهود والعمل على تطوير المحاسبة من كل جوانبها في دول المجلس وتستضيف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الاجتماع القادم.
٢. تنظيم ندوة سنوية تتعلق بالمهنة، ويتم تكريم المتميزين في مجال المحاسبة والمراجعة من أساتذة ومهنيين وطلاب في كل دولة
٣. التنسيق والتعاون في الاجتماعات والفعاليات التي تحضرها الجمعيات والهيئات الخليجية على المستوى العربي والإقليمي والدولي مثل اجتماعات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والاتحاد الدولي للمحاسبين وضرورة التواصل مع تلك الجهات والمشاركة الايجابية فيها.
٤. إعداد مذكرة تفاهم بين الجمعيات والهيئات لتبادل الخبرات وخاصة فيما يتعلق بمجال التدريب.
٥. إعداد قاعدة بيانات مشتركة من الجمعيات والهيئات تكون متاحة للجميع
٦. تفعيل دور اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة لجامعات دول مجلس التعاون، وعقد اجتماعات على مستوى رؤساء الأقسام من أجل تطوير الخطط الدراسية وطرق التدريس وتشجيع البحث العلمي والتنسيق والتعاون بين تلك الأقسام والهيئات المتخصصة في مهنة المحاسبة، ويقترح أن تكون اجتماعاتهم على هامش الملتقيات التي تعقدها هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية.
٧. التعاون والتنسيق بين هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية والجمعيات والهيئات الوطنية بشان تطبيق برنامج مراقبة جودة الأداء المهني للمحاسبين القانونيين والاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية.

ندوة حول المحاسبة فى دولة قطر الماضى والحاضر والمستقبل وتكريم للمتفوقين

تنظم جمعية المحاسبين القانويين القطرية ندوة بعنوان " المحاسبة الماضي والحاضر والمستقبل " وذلك فى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ وتهدف الندوة الى التعرف على تاريخ مهنة المحاسبة فى دولة قطر وواقعها الحالى والمستقبل الذى تنتظره المهنة.

وعلى هامش هذه الندوة تواصل جمعية المحاسبين القانويين القطرية تكريم المتفوقين من خريجى قسم المحاسبة فى جامعة قطر وكلية أحمد بن محمد العسكرية عن العام الدراسي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ وذلك تشجيعا من الجمعية وتقديرا على جهدهم المتميز الذى بذلوه خلال دراستهم.

الجمعية تعد لإنشاء مكتبة متميزة

فى إطار رسالة الجمعية فى القيام بالعديد من الأنشطة التى تسهم فى التطوير والارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر وما للمهنة من دور كبير فى تطويرالأداء الاقتصادى للبلاد ، وكذلك تواصل الجمعية الدائم مع الجهات المعنية بالمهنة ، فإن الجمعية بصدد إنشاء مكتبة متميزة بمقر الجمعية تشمل العديد من المراجع والكتب والمجلات العلمية والنشرات التى تتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين ذات الصلة ، وذلك من أجل توفير فرصة للعاملين بالمهنة والمهتمين للاطلاع على كل مايتعلق بالمهنة من خلال هذه المكتبة من أجل تطوير النواحى العلمية والارتقاء بالمستوى المهنى للمحاسبين والمراجعين فى دولة قطر « مع العلم أن فكرة إنشاء المكتبة من خلال لجنة العضوية».

الجمعية العلمية للمحاسبة تواصل عقد دوراتها التدريبية

واصلت الجمعية العلمية للمحاسبة عقد دوراتها التدريبية خلال الفترة الماضية من أجل المساهمة بالارتقاء وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر وقد تمثلت هذه الدورات فى المحاسبة لغير المحاسبين و تطبيقات محاسبية على الحاسوب بإستخدام برنامج excel ومبادئ إدارة الاعمال وبرنامج الحسابات برايت تحت قاعدة البيانات اوراكل وتأتى هذه الدورات فى اطار رسالة الجمعية لنشر الوعى المحاسبى بين العاملين بالمهنة.

ندوة تحاسب قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

إيماناً من الجمعية بأهمية التطوير المستمر لمهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر والقوانين ذات الصلة فقد قامت الجمعية بعقد ندوة بعنوان: «الجمعيات والمؤسسات الخاصة الواقع والتطلعات» فى نوفمبر ٢٠٠٩ بحضور ممثلين عن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكان رئيس الجلسة الشيخ / محمد بن حمد آل ثانى نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وقد تحدث فى هذه الندوة كل من:

١ – الدكتور / حسن عبد الرحيم السيد – عميد كلية القانون – جامعة قطر

٢ – المهندس / أحمد جاسم الجولو – رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين القطرية

٣ – الأستاذ / راشد النعيمي – رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين القطرية

وقد ناقشت هذه الندوة أوجه القصور فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤ والمشاكل التى تعيق قيام الجمعيات بمهامها على الوجه الصحيح، وتحقيق الاهداف المرجوة منها وكانت هناك ملاحظات كثيرة على هذا القانون أهمها :

ارتفاع رسوم تسجيل الجمعيات وإعادة تسجيلها (٥٠,٠٠٠) ألف ريال قطري كل ثلاث سنوات ووجود ازدواجية في تقاضي الرسوم حيث إن المادة رقم ١٢ تشترط دفع رسوم سنوية ١٠,٠٠٠ والمادة رقم ١٥ تشترط دفع رسوم ٥٠,٠٠٠ كل ثلاث سنوات.

عدم وجود الدعم المادي للجمعيات، وعدم وجود ميزانية مخصصة للصرف على أوجه النشاط المختلفة خاصة فى بداية ممارسة الأعمال ودفع هذه الرسوم حيث تعتمد الجمعيات، فى تسيير أعمالها على الجهود الذاتية وكذلك عدم وجود مقر دائم للجمعيات.

عدم إمكانية الاستفادة من خبرات غير القطريين فى أنشطة الجمعيات نظراً لاقتصار العضوية على القطريين فقط.

لم يمنح القانون للجمعيات حق اللجوء الى القاضى الطبيعى، وتم حصر القرارات فى السيد الوزير المختص وذلك فى مادة رقم (٧ و٣٥) من القانون بشأن القرارات التى تصدر بخصوص الجمعيات.

عدم تفعيل حكم المادة رقم (٣٠) التى تجيز إعفاء الجمعيات من أية ضرائب أو رسوم .

قسم المحاسبة بكلية أحمد بن محمد العسكرية

افتتح قسم المحاسبة بكلية أحمد بن محمد العسكرية في عام ٢٠٠٦ ويهدف القسم إلى إعداد ضباط محاسبين مؤهلين تأهيلاً مناسباً وكافياً لتلبية إحتياجات مؤسسات القوات المسلحة القطرية بكافة فروعها من الكوادر القادرة على شغل الوظائف المحاسبية المتنوعة ومواجهة تحدياتها المستقبلية باقتدار، والتعامل مع قضاياها المعاصرة بكفاءة وفاعلية تقودهم الى تحقيق مستقبل مهني زاهر.

تتكون المتطلبات اللازمة لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة من ١٣٨ ساعة مكتسبة تشمل ٣٠ ساعة متطلبات عامة منها ٢٤ ساعة إجبارية و ٦ ساعات إختيارية، وتشمل أيضاً ٧٨ ساعة متطلبات قسم منها ٦٦ ساعة إجبارية و ١٢ ساعة إختيارية، وتشمل ٣٠ ساعة متطلبات عسكرية وشرطية. ولقد قام القسم بتطوير برنامجه الاكاديمي بما يتماشى مع التقدم في تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام نظم المعلومات المحاسبية والإدارية الالكترونية، والإعتماد على توليفة متكاملة ومتناسقة من المقررات في العلوم العامة، والقانون والإدارة والإقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة. هذه التوليفة تمكن الطالب من الإلمام بالأبعاد القانونية، والإدارية، والتنظيمية، والرقابية، والسلوكية للقضايا المحاسبية، وتوظيفها التوظيف السليم بما يحقق أعلى منفعة ممكنة. إضافة إلى ذلك فهي تزود الطالب بالأساليب المتطورة في مجال المحاسبة المالية والإدارية، والمصرفية والحكومية وتدقيق الحسابات، وتحليل وتقييم وتصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وإعداد القوائم المالية وتحليلها، وحساب تكاليف المنتجات والخدمات، وإنتاج المعلومات المحاسبية الدقيقة اللازمة للتسعير، وإعداد الموازنات التخطيطية، وتحديد الانحرافات وتقييم الأداء والرقابة على الموارد المتاحة للمنشأة.

لدى القسم هيئة تدريسة متميزة بمؤهلات علمية عليا مكتسبة من أفضل الجامعات ، وبخبرات تدريسية وقدرات بحثية متميزة، وبمشاركات بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية، وخدمة البيئة والمجتمع القطري.

وما فتئ القسم منذ تاسيسه حتى اللحظة يشارك بهيئته التدريسية وطلبته في الندوات والمؤتمرات والمحاضرات وورش العمل التي تعقد في الدوحة في مجال المحاسبة ، وله حضور واضح ومتميز في برامج التدريب وخدمة المجتمع، والمساهمة بمسئولية عالية مع الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة في تطوير قوانين مزاولة المهنة في دولة قطر.

ندوة عن تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية

نظمت كلية إدارة الأعمال قسم المحاسبة الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي والعشرين"

وذلك يومى الثلاثاء والأربعاء: ٤-٥ / جمادي الآخرة/ ١٤٣١ هـ (الموافق: ١٨- ١٩ / مايو / ٢٠١٠ م)

وتهدف الندوة إلى دراسة سبل تطوير المهنة بالمملكة العربية السعودية بما يتواكب مع التحديات العالمية.

وكانت اهم توصيات الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة:

١- تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتكثيف الجهود لإكمال منظومة المعايير السعودية وإتباع منهجية محددة وواضحة لتوفيق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية مع التأكيد على مشاركة الهيئة في عملية إعداد المعايير الدولية، وتبني تلك المعايير بعد إقرارها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من خلال تلك المنهجية.

٢- التنسيق بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهيئة السوق المالية لتنظيم عملية مراقبة الالتزام بالمعايير المحاسبية ومراقبة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لتحقيق درجة عالية من الإفصاح والشفافية والقابلية للمقارنة بين الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية.

٣- اشتراك أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية والجمعية السعودية للمحاسبة مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للعمل على رفع جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات عن طريق تطوير آليات دعم الاستقلال وبرامج قياس ومراقبة جودة الأداء ، وكذلك رفع كفاءة المراجعين عن طريق النهوض ببرنامج التدريب والتعليم المستمر.

٤- تقوم هيئة السوق المالية بإلزام الشركات المساهمة باستكمال لوائحها ونظمها للحوكمة والتحقق من فاعلية هذه اللوائح لضمان توفير الشفافية واستقلالية مجالس الإدارات ، ولجان المراجعة ، وإدارات المراجعة الداخلية.

٥- تعمل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتنسيق مع الجامعات والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة في تطوير المعايير المحاسبية للمعاملات الإسلامية والزكاة بما يحقق حاجات مستخدمي التقارير المالية.

٦- تطوير البرامج العلمية لأقسام المحاسبة بالمؤسسات الأكاديمية السعودية وذلك بإعادة النظر في نوعية البرامج ، والمقررات العلمية والتوسع في برامج الدراسات العليا على مستوى الدبلومات المهنية لتوفير كفاءات متخصصة فى المحاسبة فى المصارف الإسلامية ، ومحاسبة التأمين، والأدوات المالية والمحاسبة فى المنظمات غير الهادفة للربح.

٧- بجانب برنامج شهادة الزمالة التي تقدمها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يتعين التوسع في برامج منح الشهادات المهنية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والمحاسبة الإدارية ، والتحليل والمشورة المالية وغيرها ، مما له صلة بالمحاسبة والمراجعة وأنشطة السوق المالية.

٨- التأكيد على ربط مهنة المحاسبة والمراجعة بمبادئ ديننا الحنيف وأخلاقيات المسلم المستمدة من القرآن والسنة لدى ممارسي المهنة من خلال البرامج الجامعية العلمية لأقسام المحاسبة في الجامعات والتدريب والتعليم المستمر والندوات واللقاءات.

وكان رأى الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن الحميد في الندوات السابقة التي عقدتها الكلية :

ولقد ساهمت تلك الندوات في تطوير الفكر المحاسبي في المملكة، كما أرست أسس إعداد الإطار الفكري للمحاسبة ومعايير القياس والعرض والإفصاح العام؛ ولقد لاقت الندوة هذه المرة إجماعا على نجاحها وذلك للأسباب الآتية:

١- المشاركة الفعالة لطلبة قسم المحاسبة في تنظيم هذه الندوة، مما كان له الأثر الكبير لدى الحضور في رؤية هؤلاء الشباب يتدربون على إدارة مثل هذه اللقاءات، حيث شكلوا فريقا منظما للإدارة، وطبقوا ما تعلموه في الجامعة على أرض الواقع. وهذا يؤيد المقولة «أعطوا الشباب الفرصة ليبدعوا» وبالحق أبدعوا هذه المرة.

٢- التعاون الكبير والملاحظ بين جمعية المحاسبة السعودية وهيئة المحاسبين القانونيين والمهنيين وأكاديميي الجامعات السعودية، فقد لاحظت أنها المرة الأولى التي يبرز تلاحم تلك الجهات لهدف تطوير المهنة مستقبلا، واتسمت المناقشات بين الأكاديميين والمهنيين بروح ملأتها المحبة والغيرة على المهنة، وانتهى عصر سيطرة جهة على أخرى، فكل الجهات حرصت بجد على إنجاح هذه الندوة.

٣- جدية بعض الأبحاث الميدانية التي استخدمت نماذج علمية تمت تجربتها في أسواق مالية عالمية وذلك بتعديلها لتلائم محيط أسواق المال الخليجية والسعودية على وجه الخصوص، ويمكن بتطوير تلك النماذج مستقبلا لتكون وسيلة جيدة للتوقعات المستقبلية.

٤- التشجيع الذي لمسه المشاركون من قبل متخذي القرار سواء مسؤولي هيئة سوق المال أو الجامعة؛ وذلك لاستمرارية وتطوير مثل هذه الندوات لتكون رمزا لخدمة الجامعة للمجتمع وتعاونها مع الجهات الحكومية خدمة لاقتصادنا الوطني.

٥- وأخيرا بروز جيل من أعضاء هيئة التدريس الشباب الذين سيكون لهم بإذن الله باع طويل في استمرار تطوير مهنة المحاسبة في المملكة.

موقع إلكترونى للجمعية بدعم من ديمة للمشاريع

www.qcpa.net

تتقدم جمعية المحاسبين القانويين القطرية بخالص الشكر والتقدير لشركة ديمة للمشاريع على دعمها للجمعية ومساهمتها فى إنشاء الموقع الالكترونى للجمعية وذلك بمساهمة مالية قدرها مبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال.

امتداداً لعقدة في الرياض وجدة

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تعقد ملتقى لجان المراجعة في الشركات المساهمة بمدينة الدمام

واصلت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عقد لقاءاتها الثقافية والتوعوية والتي ترتبط بمهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، حيث عقدت ملتقى لجان المراجعة في الشركات المساهمة بمقر الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الدمام يوم السبت ١٢ ديسمبر ٢٠٠٩م . وتحدث في هذا الملتقى الدكتور سليمان بن عبدالعزيز التويجري العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة اميانتيت والأستاذ محمد عثمان السبيعي مدير إدارة حسابات العمليات في شركة ارامكو والدكتور مصطفى أحمد حماد عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة الملك فيصل وأدار الحوار الدكتور حيدر حسين مدني عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وقد ناقش الملتقى الدور الهام للجان المراجعة والتي تهدف إلى التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة .وحظي الملتقى بمشاركة فاعلة من المهنيين والأكاديميين والمديرين الماليين بالشركات والمؤسسات الذي تفاعلوا مع أطروحات المتحدثين. الجدير بالذكر أنه سبق عقد هذا الملتقى في كل من مدينة الرياض ومدينة جدة.

تنظمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

مؤتمر حول دور المحاسبة فى استقرار ودعم الاسواق المالية

تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع قسم المحاسبة بكلية العلوم الادارية بجامعة الكويت فى الاول من ديسمبر المقبل المؤتمر الثانى حول دور المحاسبة فى استقرار ودعم الاسواق المالية

وصرح الدكتور رشيد محمد القناعى أمين عام المؤتمر بان المؤتمر الذى سيلتقى فيه القائمون على مهنة المحاسبة والمراجعة فى الكويت ودول مجلس التعاون الخليجى والدول العربية الاخرى يهدف الى تبادل الاراء حول العديد من الموضوعات المحاسبية وتشخيص مشكلات التطبيق العملى والحلول المقترحة لها مما يساعد على تطوير المهنة لمواكبة التطورات العالمية واستقرار ودعم الاسواق المالية

وتدور محاور المؤتمر حول المعايير الدولة للتقارير المالية والتشريع المحاسبى فى ظل تداعيات الازمة المالية والشفافية والافصاح واستقرار الاسواق المالية والمحاسبة على اساس القيم العادلة

والنظام المالى الاسلامى- الفرص والتحديات وحوكمة الشركات ومهنة المراجعة ودورها فى دعم الاسواق المالية ونظم المعلومات المحاسبية والتعليم المحاسبى ودوره فى تطوير المهنة

يشارك فى المؤتمر اساتذة العلوم الادارية والمحاسبون ومراقبو الحسابات والباحثون فى مجال المحاسبة والمراجعة والعاملون بالمؤسسات الحكومية ذات الصلة والعاملون بالقطاع المصرفى واسواق المال والشركات

وحددت الجمعية اخر موعد لتقديم ملخصات الابحاث يوم ٣٠ يونيو المقبل واخر موعد لتقديم الابحاث كاملة ٣١ اغسطس المقبل

اجتماع الجمعية العمومية لجمعية المحاسبين ومدققي الحسابات الإماراتية

عقدت جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات اجتماع الجمعية العمومية العادية الثالث عشر للدورة السابعة للعام ٢٠١٠ – ٢٠١٢ في مقر وزارة الشؤون الاجتماعية بدبي ، والتي سبقها ندوه علمية بعنوان (الجمعيات المهنية الخليجية للمحاسبة والمراجعة الواقع والطموح) والتي قدمها سعادة الدكتور / عبدالكريم الزرعوني – رئيس مجلس ادارة الجمعية.

وقد أبدى أعضاء الجمعية العمومية ارتياحهم للنتائج الإيجابية التي حققتها الجمعية خلال الدورة السابقة مشيدين بدور مجلس الادارة والجهاز التنفيذي في تحقيق هذه النتائج الطيبة. وقد تم استعراض الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال المقرر واجراء الانتخابات التي ترشح لها ١٤ عضواً تم اختيار ١١ عضو يمثلون مجلس الادارة للدورة القادمة.

وقد تم من خلال الإجتماع المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العمومية السابق واعتماد التقرير الإداري المقدم من مجلس إدارة الجمعية و استعراض الحسابات الختامية والموازنة التقديرية لعام ٢٠١٠م ، وبعد ذلك تقدم المرشحون لانتخابات مجلس إدارة الجمعية للدورة القادمة وانتخابات الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقد أسفرت الانتخابات عن فوز كل من السادة / د. عبد الكريم الزرعوني، علي خليل الشمسي، هزاع إبراهيم المنصوري، أحمد محمد المقطري، جمعة حمد المخيني، محمد سعيد الشريف، د. عبد الرحمن الشايب النقبي، محمد علي الخزيمي، خالد عبد الكريم كريم، سعاد محمد الحوسني ، عدنان حسن درويش.من ضمن المرشحين لعضوية مجلس إدارة الجمعية للدورة السابعة.

وقد تم أيضاً أثناء الإجتماع انتخاب كل من السادة/ د. عبد الكريم الزرعوني، علي خليل الشمسي ، أحمد جاسم العبدولي ، أحمد محمد المقطري ، محمد سعيد الشريف ، حسين سالم الهاشمي لعضوية الجمعية العمومية للهيئة الخليجية.

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقدت اختبار الزمالة خلال الفترة ٢-٥/٥/٢٠١٠م في مدينة الدوحة بدولة قطر

أوضح الأستاذ / إبراهيم المعتق المدير التنفيذي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن لجنة الاختبارات بالهيئة أقرت في اجتماعها السابع (الدورة الثانية) المنعقد بمقر الهيئة بمدينة الرياض بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٥ م عقد اختبار زمالة الهيئة الدورة الأولى لعام ٢٠١٠ م بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٠ م بمدينة الدوحة بدولة قطر ولمدة أربع أيام للأربع مواد اللازمة لاجتياز الاختبار وهي تشمل مادة المحاسبة (١) ومادة المحاسبة (٢)، ومادة المراجعة، ومادة الأنظمة التجارية وفقه المعاملات.

وأشار المدير التنفيذي إلى أن الهيئة أكملت كافة الاستعدادات اللازمة لعقد الاختبار خلال الفترة المشار إليها أعلاه، ويهدف الاختبار إلى قياس القدرات الفنية والمهنية والصفات السلوكية للأفراد الراغبين في الحصول على زمالة الهيئة، والتأكد من توافر الكفاءة والمهارة الملائمة لدى هؤلاء الأفراد للقيام بعملهم بما يكفل ويساهم في رفع مستوى المهنة والارتقاء بجودة الأداء وحماية المصالح العامة.

أسماء أعضاء الجمعية وترتيب رقم العضوية

رقم العضوية	الاسم	الصفة
١	الدكتور /خالد ناصر محمد الخاطر	رئيس مجلس الإدارة
٢	الشيخ / محمد عبد الله العبد الرحمن آل ثاني	عضو مجلس إدارة
٣	الشيخ / محمد حمد عبد الله محمد آل ثاني	عضو مجلس إدارة
٤	الدكتور / رجب عبدالله رجب إسماعيل الإسماعيل	عضو مجلس إدارة
٥	علي سلطان علي سلطان فخرو	سكرتير مجلس الإدارة
٦	عبد الله سيف سالم المسلم	عضو مؤسس
٧	عبد الله جار الله علي حسين البريدي	عضو مجلس إدارة
٨	خليفة حمد عبد الله محمد آل خليفة	عضو مجلس إدارة
٩	فالح شنان منادي المضياني العنزي	أمين الصندوق
١٠	راشد راشد همام العبد الله	عضو مجلس إدارة
١١	فاضل نيروز عبد الله حسن النجار	عضو مؤسس
١٢	علي أحمد محمود عبد الرحيم الملا	عضو مؤسس
١٣	أحمد إبراهيم محمد أبو يعقوب السليطي	عضو مؤسس
١٤	ناصر سعيد حمدان سعيد المريخي	عضو مؤسس
١٥	جابر جار الله البريدي	عضو مؤسس
١٦	خالد عبد العزيز حنفي العسيلي	عضو مؤسس
١٧	الشيخ / محمد فلاح جاسم جبر آل ثاني	عضو مؤسس
١٨	جاسم راشد الأحمد البوعينين	عضو مؤسس
١٩	خالد محمد حسن علي التميمي	عضو مؤسس
٢٠	علي عبد الله محمد عبد الله الدباغ	عضو مؤسس
٢١	زعفران جوهر فرج بخيت العبدالله	عضو مؤسس
٢٢	فاطمة سعيدان حسن ظافر آل معجبة	عضو مؤسس
٢٣	محمد جار الله علي البريدي المري	عضو مؤسس
٢٤	هادي جار الله علي حسين البريدي	عضو مؤسس
٢٥	نورة سعيدان حسن ظافر آل معجبة	عضو مؤسس
٢٦	عبد العزيز محمد ناصر آل خليفة	عضو مؤسس
٢٧	عبد العزيز علي عبد الله قاسم الحمادي	عضو مؤسس
٢٨	راشد علي سلطان آل سلطان الهاجري	عضو مؤسس
٢٩	فهد حسين محمد السعيدان المري	عضو مؤسس
٣٠	ناصر جار الله سعيد جار الله	عضو مؤسس
٣١	حسين سعيد حويدر الهاجري	عضو مؤسس
٣٢	بدر مبارك ناصر آل خليفة	عضو مؤسس
٣٣	منى علي مبارك آل الشيخ الكواري	عضو مؤسس
٣٤	خميس مبارك زامل الكواري	عضو مؤسس
٣٥	صقر خالد شامان الهاجري	عضو مؤسس
٣٦	علي سلطان ناصر آل سلطان الهاجري	عضو مؤسس
٣٧	عيسى غانم عبد الله المرزوقي	عضو مؤسس
٣٨	عبد الله أحمد حميد العكبري المنصوري	عضو مؤسس
٣٩	نوف محمد عيسى الصالح العبيد	عضو مؤسس
٤٠	خالد محمد أسد رحيمي العمادي	عضو مؤسس
٤١	عبد الناصر علي جبر السليطي	عضو مؤسس
٤٢	أحمد سليمان حسن جاسم السيد	عضو مؤسس
٤٣	ابتسام صالح المناعي	عضو مؤسس
٤٤	الدكتور /زكي خالد خليل أبو شاويش	عضو مؤسس
٤٥	ناصر فلاح عبد الله ناصر الدوسري	عضو مؤسس
٤٦	سعود عبد العزيز حسن أحمد بلال	عضو مؤسس
٤٧	فاطمة الماس سعيد جمعة الحمد	عضو مؤسس
٤٨	نور عبد الله عبد الرحمن يوسف المظفر	عضو مؤسس

رقم العضوية	الاسم	الصفة
٤٩	عبد العزيز أحمد خميس زامل الكواري	عضو مؤسس
٥٠	عبد الرحمن أحمد صالح حيدره اليهري	عضو مؤسس
٥١	إيمان علي محمد حسن البلوشي	عضو مؤسس
٥٢	شيخة عبد الرازق معرفي	عضو مؤسس
٥٣	غانم فيصل محمد الكبيسي	عضو مؤسس
٥٤	عبد الرحمن محمد مبارك سعيد النابت	عضو مؤسس
٥٥	فهد علي مبارك المحمود	عضو مؤسس
٥٦	جاسم أحمد محمد عبد الله العمادي	عضو مؤسس
٥٧	عبد المجيد محمود عبد المجيد علي الملا	عضو مؤسس
٥٨	فهد أحمد محمد عبد الله الماس	عضو مؤسس
٥٩	عبد الرحمن محمد أحمد الحمادي	عضو مؤسس
٦٠	علي ماجد محمد الزامل الكواري	عضو مؤسس
٦١	حسن صقر محمد صقر المفتاح	عضو مؤسس
٦٢	سعيد مذكر الهاجري	عضو مؤسس
٦٣	ماجدة حسن عبدالله خميس الكواري	عضو مؤسس
٦٤	ماجد علي خميس زامل الكواري	عضو مؤسس
٦٥	عبد الله عبد الرحمن صالح القصيمي	عضو مؤسس
٦٦	نور حمد صمعان الهاجري	عضو
٦٧	فاطمة محمد على	عضو
٦٨	ثريا ناجى محمد شرف الدين	عضو
٦٩	حصة علي أحمد الهيل	عضو
٧٠	ياسر عبد التواب هيكل	عضو
٧١	هدى سعيد محمد سعيد العبيد	عضو
٧٢	عبد العزيز علي عبد الله الصائغ	عضو
٧٣	حمد مبارك عبد الله آل خليفة	عضو
٧٤	شيماء محمد الجهرمي	عضو
٧٥	ريم جاسم النجدى	عضو
٧٦	جاسم عبد الله جاسم فرج الخنجي	عضو
٧٧	حصة يوسف السهل	عضو
٧٨	سارة عبد الخالق البناي	عضو
٧٩	العنود ناصر طوار الكواري	عضو
٨٠	علي فراج علي البريص المري	عضو
٨١	جابر علي محمد العذبة	عضو
٨٢	يوسف محمد الشيراوى	عضو
٨٣	محمد زبيدي بشير ياقوت	عضو
٨٤	حسين محمد العبيدلي	عضو
٨٥	العنود حمد محسن فطيس	عضو
٨٦	عمر عبد العزيز آل حامد	عضو
٨٧	إبراهيم محمد يوسف الحاج	عضو
٨٨	الشيخة / شيخة فهد عبد الله آل ثاني	عضو
٨٩	مشاعل عبد الله عبد الملك	عضو
٩٠	د. علي العماري	عضو
٩١	آمنة سعد راشد العنزان	عضو
٩٢	موزة محمد جمعة السليطى	عضو
٩٣	جابر الحبابي	عضو
٩٤	سامح رشراس	عضو
٩٥	عبد الرحمن وديع الطويل	عضو

نموذج طلب إشتراك عضوية

التاريخ : / / م

الاسم : .....

الجنسية : .....

تاريخ الميلاد : ..... محل الميلاد : .....

رقم البطاقة الشخصية :

صورة شخصية

الوظيفة : .....

جهة العمل : .....

هاتف العمل : ..... فاكس العمل : ..... ص.ب : .....

جوال : ..... البريد الإلكتروني : .....

أخر مؤهل علمي : ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أخرى (.....)

التخصص : ☐ محاسبة ☐ أخرى (.....)

إسم الجامعة : ..... سنة التخرج : .....

العضوية فى الجمعيات والهيئات الأخرى : .....

إقـــــــرار

أقر أنا ..... حامل بطاقة شخصية رقم | | | | | | | | | | | |

المقيم فى ..... وعنوانى .....

ومهنتى ..... بأننى اطلعت على النظام الأساسى لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية وأتقدم بطلبى راغباً قبولى عضواً بها ،وفى حالة قبول طلبى فإننى التزم بالنظام الأساسى للجمعية وبأداء قيمة اشتراك العضوية المقررة ، وبقرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وكافة الإلتزامات والشروط الأخرى المبينة فى هذا النظام.

التاريخ : / / التوقيع : .....

نموذج تسديد رسوم العضوية

الإسم : .....

رقم البطاقة الشخصية :

نوع الاشتراك : ☐ اشتراك جديد ☐ تجديد الاشتراك رقم العضوية : .....

طريقة السداد :

☐ نقداً ☐ شيك بإسم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ☐ ايداع فى حساب الجمعية لدى مصرف قطر الاسلامي حساب رقم (١٠٩٧١٦٨١٠٠١٧٣٥٢٩)

وموافاتنا بالإيصال باليد أو إرسال على رقم فاكس ٤٩٤٥٥٨٨ أو بالايميل info@qcpa.net

● ● يرجى عدم إيداع رسوم العضوية إلا بعد الموافقة على قبول العضوية.

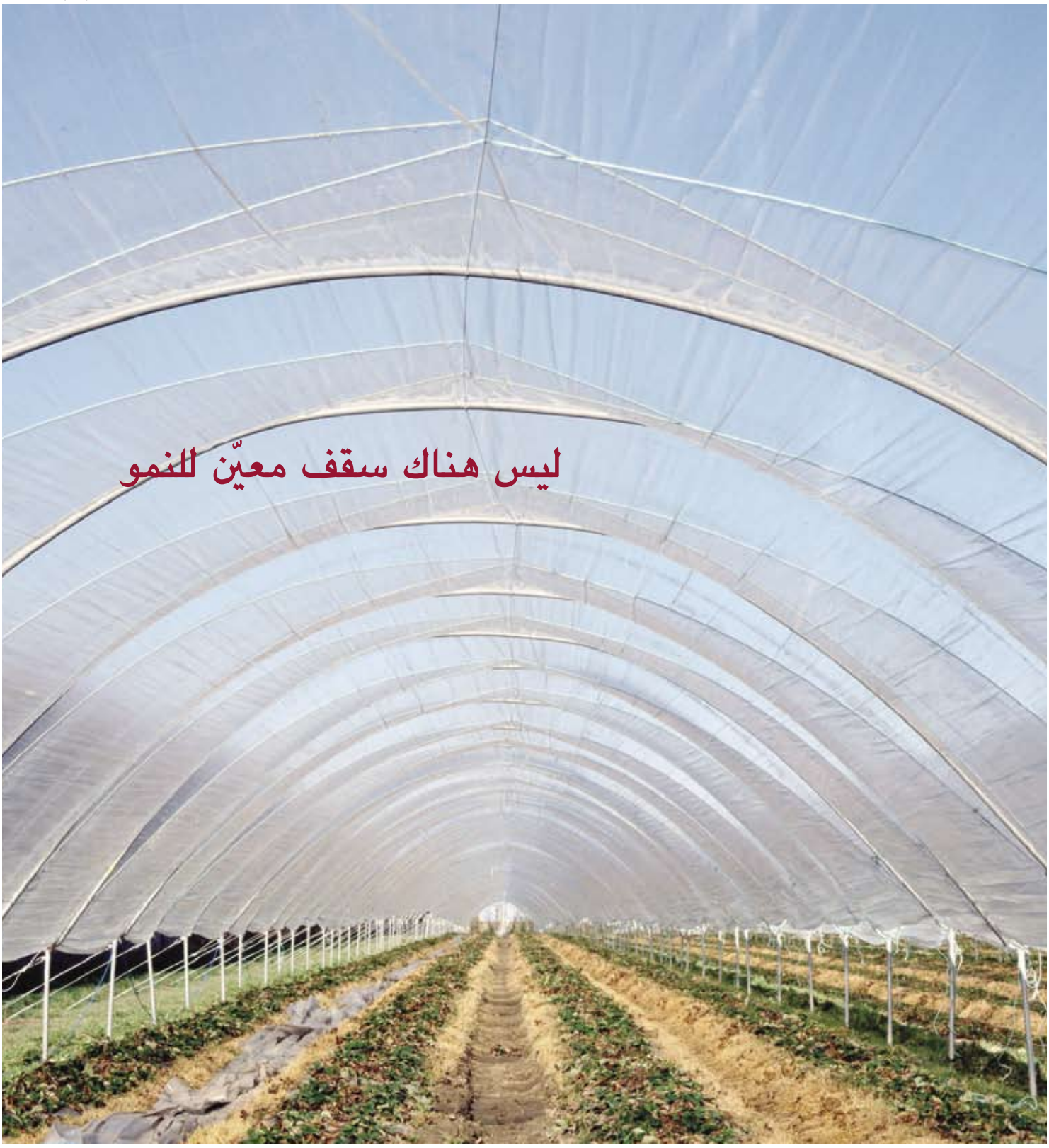

ولكننا نعطي للنباتات حق تقرير ذلك.

منذ أن بدأنا عملياتنا في قطر، ونحن في نمو مستمر لنلبّي الطلب المتزايد على منتجاتنا المتنوعة.

نحن نقوم دوماً بتوسيع نطاق عملنا لإيماننا بتوفر المجال لمزيدٍ من النمو والتوسع.

QAPCO
شركة قطر للبتروكيماويات
QATAR PETROCHEMICAL COMPANY

في كل ما يحيط بكم